

**نحو نموذج تجميعي مقترح للتنبؤ بإدارة الأرباح  
بالأنشطة الحقيقية في ضوء متطلبات تطبيق معايير  
التقارير المالية الدولية – دراسة تطبيقية**

د/ محسن عبيد عبدالغفار عزام      د/ علاء عاشور عبدالله زلطة  
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة      مدرس بقسم المحاسبة  
كلية التجارة – جامعة المنوفية      كلية التجارة – جامعة المنوفية

## نحو نموذج تجميعي مقترح للتنبؤ بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في ضوء متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية – دراسة تطبيقية

### الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى إنتشار ظاهرة ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية في ضوء الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في الشركات المقيدة بقطاع الموارد الأساسية في البورصة المصرية، كما تهدف الدراسة إلى التوصل لنموذج تجميعي مقترح للتنبؤ بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. ولقد اعتمدت الدراسة على بيانات شركات قطاع الموارد الأساسية في الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٨ للتنبؤ بممارسات إدارة الأرباح من خلال عدة نماذج اندار خاصة بتكاليف الإنتاج غير العادية، المصروفات الإختيارية غير العادية، التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، والتدفقات النقدية التمويلية غير العادية بالإضافة إلى النموذج التجميعي على مستوى الشركة ككل، ولقد أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد المعدل للنماذج التنبؤية قد بلغت نحو ٦٩.٩%، ٧٦.١%، ٥٢.٤%، ٤٣.٦%، و ٦٩.٩% بالترتيب. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود انخفاض في قيمة معامل التحديد المعدل لنماذج التنبؤ بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بعد الإلتزام بتطبيق IFRS في الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٨ مقارنة بما قبل التطبيق في الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٥ حيث بلغ الإنخفاض بنماذج بتكاليف الإنتاج غير العادية، المصروفات الإختيارية غير العادية، التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، والتدفقات النقدية التمويلية غير العادية بالإضافة إلى النموذج التجميعي على مستوى الشركة ككل نحو ٩.٤%، ٠.٤%، ٢٥.١%، ٤٧.٧%، و ٩.٤% بالترتيب. كما أظهرت الدراسة توافقاً في النتائج بين نموذج تكاليف الإنتاج غير العادية والنموذج التجميعي المقترح. وتعتبر الدراسة مفيدة للمدراء وحملة الأسهم وأصحاب المصالح في التعرف على أكثر طرق إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إنتشاراً في شركات قطاع الموارد الأساسية بالبورصة المصرية.

### الكلمات الدالة:

ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، معايير التقارير المالية الدولية IFRS، النموذج التجميعي لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

## **Towards A Suggested Aggregate Model for Predicting Real Earnings Management in light of Requirements of applying IFRSs - an applied study**

### **Abstract:**

The study aims to identify the extent of prevalence of real earnings management practices in light of the commitment of applying International Financial Reporting Standards of listed companies of basic resources on the Egyptian Stock Exchange. The study seeks to establish a proposed aggregate model for predicting real earnings management practices. The Study is based on data of companies listed on the basic resource sector throughout the period 2013 - 2018 to examine the real earnings management practices via several regression models related to abnormal production costs, abnormal discretionary expenses, abnormal operating cash flows, and abnormal financing cash flows, and the aggregate model of the company. The results showed that the adjusted  $R^2$  of prior predictive models was 69.9%, 76.1%, 52.4%, 43.6%, and 69.9%, respectively. The results revealed that there was a decrease in the amount of adjusted  $R^2$  of prediction models related to real earnings management after the implement of IFRS throughout the period 2016-2018 compared with the period 2013-2015 and the decrease of adjusted  $R^2$  of prediction models regarding abnormal production costs, abnormal discretionary expenses, abnormal operating cash flows, and abnormal financing cash flows, and the proposed aggregate model was 9.4%, 0.4%, 25.1%, 47.7%, and 9.4%, respectively. The study showed consistency in the results between the abnormal production costs model and the proposed aggregate model. The study is useful for managers, shareholders, and stakeholders in identifying the most common method of real earnings management in the companies listed in the basic resource sector of the Egyptian Stock Exchange.

### **Key Words:**

Real Earnings Management Practices, International Financial Reporting Standards, Aggregate Model of Real Earnings Management.

## ١. مشكلة الدراسة

يوجد إهتمام متزايد من قبل حملة الأسهم Shareholders وأصحاب المصالح Stakeholders بشأن مدى تأثير الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS وانعكاس ذلك على بعض الأبعاد المحاسبية من أهمها شفافية التقارير المالية خاصة وأن الجدول مازال قائماً بشأن الطريقة المثلى لقياس شفافية التقارير المالية، حيث يوجد توافق على صعوبة قياس شفافية التقارير المالية بطريقة مباشرة والبديل المتاح هو إمكانية الإستدلال عليها من خلال مقاييس بديلة ترتبط بتحسين دقة تنبؤات المحللين الماليين أو التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية أو التنبؤ بعوائد الأسهم (Barth and Schipper,2008;Hunton et al,2006;Ball et al,2015). كما استهدف البعض التعرف على مدى تأثير التحول لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS على إدارة الأرباح وذلك من خلال دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وخفض مستوى ممارسات إدارة الأرباح إلا أن النتائج أشارت إلى عدم إمكانية الربط بين الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وخفض مستوى إدارة أرباح الدول التي تتميز بوجود حماية منخفضة لحقوق المستثمرين مثل ألمانيا وفرنسا وإستراليا والمملكة المتحدة (Van Tendeloo and Vanstraelen, 2005; Jeanjean and Stolowy, 2008).

كما تناول البعض مدى تأثير معايير التقارير المالية الدولية على القابلية للمقارنة، وتبين أن القابلية للمقارنة أحد المفاهيم المحاسبية التي يصعب قياسها مباشرة مما يدل على قصور الإطار المفاهيمي لنظرية المحاسبة حتى الآن، وهذا أدى للتوجه لقياس القابلية للمقارنة من خلال خمسة مداخل بديلة حيث يركز المدخل الأول على إفتراضات إعداد المعلومات المالية كالسياسات المحاسبية ومدى ثباتها وتوافقها فكلما زاد التوافق في السياسات المحاسبية بين الشركات زادت القابلية للمقارنة، أما المدخل الثاني فيركز على انعكاس القابلية للمقارنة على أداء المحللين الماليين فكلما زادت دقة تنبؤات المحللين الماليين في الشركات كان ذلك دليلاً على زيادة القابلية للمقارنة بينها، في حين يركز المدخل الثالث لقياس القابلية للمقارنة على طبيعة العلاقة بين الأرباح المحاسبية وأسعار الأسهم بين الشركات المختلفة، فكلما كانت العلاقة متشابهة بين الشركات المختلفة دل ذلك على القابلية للمقارنة بين هذه الشركات. أما المدخل الرابع للاستدلال على القابلية للمقارنة بين الشركات فهو قابلية المعلومات للتحويل من شركة لأخرى فكلما زاد معدل التحويل زاد احتمال القابلية للمقارنة، أما المدخل الأخير فهو يتأسس على أستطلاع آراء الفئات ذات الصلة (ICAEW,2014).

والمداخل السابقة المعنية بالإستدلال على مدى القابلية للمقارنة لكل منها مزاياه وعيوبه وتبقى المسألة تقديرية أمام متخذ القرار حتى يختار منها البديل الأمثل في استصدار الحكم المهني بشأن القابلية للمقارنة والتي يصعب قياسها مباشرة. فالتسليم بضعف مدخل استطلاع الآراء في الحكم على القابلية للمقارنة لا ينفي أهميته ولا يقلل منها إذا ما اعتمد على طرق جديدة في بنائه مثل نمذجة المعادلة الهيكلية (Structural Equation Modeling (SEM) وهي طريقة ملائمة للموضوعات الجديدة كالبيانات الضخمة والتي لا يوجد لها مقاييس محددة ومعترف بها من قبل (Akter et al.,2017)، إلا أن نتائج دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وخاصة القابلية للمقارنة جاءت متباينة، ويرجع ذلك لعدة أسباب منها اختلاف البند محل المقارنة بالإضافة لتعدد المداخل المستخدمة في الإستدلال حيث أن تعدد مداخل القياس يقود إلى تباين في نتائج هذا القياس (Yip and Young,2012; Brochet et al.,2013; Cascino and Gassen,2015; DeFond et al.,2011; Neel,2017; Callao et al.,2007; Mukai,2017; Jinadu et al.,2017). كما ركز تيار من البحوث على مدى تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على درجة سيولة السوق والتي تسمح للمستثمرين ببيع وشراء أسهم الشركات من خلال السعر العادل، وتقاس درجة سيولة السوق من خلال عدد أيام المتاجرة بعوائد صفرية فكلما انخفض عدد الأيام زادت درجة السيولة بالسوق. كما يمكن قياس سيولة السوق بمدى تأثير السعر على حجم التداول فكلما كان تأثير السعر صغيرا كلما زادت سيولة السوق (ICAEW,2014). ولقد أظهرت النتائج تحسنا في سيولة السوق بعد التطبيق الطوعي لمعايير التقارير المالية الدولية (Daske et al.,2008; Daske et al.,2013; Christensen et al., 2013).

كما تناول البعض مدى تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على كفاءة الإستثمار في الشركات بدول الاتحاد الأوربي، حيث اعتمد قياس كفاءة الإستثمار على التدفقات النقدية فكلما زادت تقلبات التدفقات النقدية زادت كفاءة الإستثمار (ICAEW,2014). ولقد تبين أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤدي لزيادة كفاءة الإستثمار (Biddle et al.,2011)، خاصة وأن تطبيق معايير التقارير المالية يشجع حركة تدفق الإستثمارات عبر الدول (Brüggemann et al.,2012; Beneish et al.,2012; Florou and Pope, 2012)، ويرجع ذلك لعدة إعتبارات منها خفض التكلفة وتمائل المعلومات والتوافق على مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية الدولية بشأن المحاسبة عن الإستثمارات. كما تطرق البعض إلى مدى تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تكلفة رأس المال بوصفها أحد محددات كفاءة وفعالية أسواق رأس المال، وجاءت النتائج متباينة نسبيا فهناك من يرى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قد أدى لتخفيض تكلفة رأس

المال المملوك (Castillo-Merino et al.,2014) في حين هناك من يتحفظ على فكرة انخفاض تكلفة رأس المال نتيجة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (Agustini,2016).

وعلى صعيد إدارة الأرباح المحاسبية ، فإنَّ الدراسات التي يتضمنها الفكر المحاسبي تشير لإمكانية إدارة الأرباح من خلال أحد مدخلين أو هما معا ، حيث يشير المدخل الأول إلى إدارة الأرباح من خلال أساس الاستحقاق والذي يمنح المدراء الحق في إختيار أحد البدائل المحاسبية التي تكفلها معايير المحاسبة سواءً في القياس أو الإقرار أو الإفصاح أو التقرير عن الأحداث المالية بالمنشأة دون التأثير في التدفقات النقدية، أما المدخل الثاني لإدارة الأرباح فيعرف بمدخل إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وجوهره قيام المدراء بإجراء تغيير في العمليات التشغيلية الفعلية مثل تعظيم الخصم النقدي، زيادة حدود الإئتمان ومهلة السداد، زيادة حجم الإنتاج، وتخفيض نفقات البحوث والتطوير، تخفيض نفقات الإعلان، بيع بعض الأصول المربحة، إعادة شراء الأسهم، المشتقات المالية، والتوريق ولاشك في أن مثل هذه الأنشطة لها تأثير واضح على حركة التدفقات النقدية للمنشأة (Goa et al.,2017).

وارتباطاً بظاهرة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية على وجه التحديد ، فقد تعددت الجهود البحثية المعنية بهذه الظاهرة بالإضافة لتنوع هذه الجهود سواءً من حيث نطاق تطبيقها أو الأطر الزمنية لها أو أساليب قياس هذه الظاهرة وبالتبعية نتائج هذا القياس، حيثُ قام البعضُ بدراسة دوافع التحول من إدارة الأرباح على أساس الاستحقاق إلى إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ومدى علاقة إدارة الأرباح بنوعيتها بالأبعاد السياسية خلال الفترة من ١٩٩٧-٢٠٠١ على عينة من ٣٠ دولة منها استراليا، بلجيكا، كندا، شيلي، الدانمارك، فلندا، فرنسا، ألمانيا، هونج كونج، المجر، الهند، اندونيسيا، الكيان الإسرائيلي، ايطاليا، اليابان، ماليزيا، المكسيك، هولندا، الفلبين، روسيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، أستراليا، السويد، تايوان، تايلند، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية. ولقد أظهرت النتائج أن الشركات المرتبطة سياسيا أكثر تفضيلا لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (Braam et al .,2015).

كما استهدف البعض اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وتوقيت إصدار السندات على عينة كبيرة من الشركات الأمريكية في الفترة من ١٩٨٠-٢٠١٢ من خلال المستويات غير العادية لكل من تكلفة الإنتاج والمصروفات الإختيارية كمقاييس بديلة لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ولقد أظهرت النتائج أن الشركات كثفت من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية قبيل الشروع في إصدار السندات بغرض تخفيض تكلفة الدين، كما أشارت نتائج الدراسة أن

صدور قانون SOX قد أدى لزيادة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بشركات العينة (Mellado-Cid et al.,2017).

وفى نفس السياق ، قام البعض باختبار مدى تأثير أداء الشركات ذات التبعية الحكومية على إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية بعينة من الشركات الصينية خلال الفترة من ١٩٩٨-٢٠١٢، حيث تم الحكم على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من خلال القيمة المطلقة لبواقى نموذج انحدار تكلفة الإنتاج على المبيعات، والتغير فى المبيعات خلال الفترة والفترة السابقة، فكلما زادت القيمة المطلقة لبواقى النموذج دلّ ذلك على زيادة ممارسات إدارة الأرباح من خلال نشاط حقيقى يكمن فى الإفراط فى الإنتاج بغرض تخفيض التكلفة الحدية للوحدة ومن ثم تخفيض تكلفة البضاعة المباعة لأدنى حد ممكن، ولقد كشفت النتائج عن وجود علاقة موجبة عالية المعنوية بين مؤشرات الأداء والإنتماء الحكومى من ناحية وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من ناحية أخرى وذلك مع التفاوت فى قوة هذه العلاقة (Ding et al.,2018).

وعلى الرغم من أنّ الفكر المحاسبى يزخرُ بالعديد من الدراسات السابقة التى استهدفت الكشف عن مدى تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على عدة محاور محاسبية أهمها إدارة الأرباح على أساس الإستحقاق، شفافية التقارير المالية، القابلية للمقارنة، سيولة السوق، كفاءة الإستثمار، تكلفة رأس المال، الحد من المخاطر، تقييم الأداء المالى للشركات، إلا هذه الجهود السابقة فى حدود معرفة الباحثين لم تتناول حتى الآن طبيعة العلاقة بين الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وظاهرة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية فى بيئة الأعمال المصرية وهو ما يمثل جوهر مشكلة الدراسة الحالية وذلك بغرض تغطية هذه الفجوة البحثية بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث تلاحظ وجود تيار كبير من الدراسات المحاسبية السابقة يتعلق بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وعلاقتها بجوانب متنوعة من المعرفة المحاسبية ليس من بينها إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. وتأسيساً على ذلك ، فإنّ مشكلة الدراسة الحالية تكمن فى محاولة بناء مؤشر تجميعى لمدى ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية على مستوى الشركة ككل بالإضافة لمحاولة بناء عدة نماذج تنبؤية لممارسات إدارة الأرباح وفقاً لكل نشاط من الأنشطة الحقيقية بالشركة بالإضافة للتعرف على مدى تأثير الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على القوة التفسيرية لنماذج التنبؤ بظاهرة ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية سواء على مستوى الشركة ككل أو النشاط، وذلك من خلال محاور ثلاثة حيث يتعلق المحور الأول بمدى التحقق من وجود ظاهرة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية بالشركات المقيدة فى البورصة

المصرية بقطاع الموارد الأساسية بينما يركز المحور الثاني على نمذجة العوامل المفسرة للتغيرات في ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية على مستوى الشركة ومستوى النشاط المستهدف، في حين يركز المحور الثالث على تحليل وتقييم مدى التباين في القوة التفسيرية لنماذج التنبؤ بممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بغرض التعرف على أثر معايير التقارير المالية الدولية على نطاق ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.

## ٢. تساؤلات الدراسة:

يمكن عرض جوهر مشكلة الدراسة الحالية من خلال محاولة الإجابة عن مجموعة التساؤلات التالية:

- ١-٢ إلي أي مدى تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في تكاليف الإنتاج كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة؟
- ٢-٢ إلي أي مدى تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في المصروفات الإختيارية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة؟
- ٣-٢ إلي أي مدى تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في التدفقات النقدية التشغيلية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة؟
- ٤-٢ إلي أي مدى تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في التدفقات النقدية الإستثمارية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة؟
- ٥-٢ إلي أي مدى تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في التدفقات النقدية التمويلية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة؟
- ٦-٢ إلي أي مدى تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بإدارة الأرباح بالأنشطة حقيقية بشكل تجميعي على مستوى الشركة ككل؟
- ٧-٢ ما مدى تأثير الإلتزام بتطبيق IFRS علي القوة التفسيرية لنماذج التنبؤ بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بشركات قطاع الموارد الأساسية؟



### ٣. أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق مجموعة الأهداف التالية :

- ١-٣ دراسة وتحليل مدي قيام إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في تكاليف الإنتاج كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة.
- ٢-٣ دراسة وتحليل مدي قيام إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في المصروفات الإختيارية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة.
- ٣-٣ دراسة وتحليل مدي قيام إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في التدفقات النقدية التشغيلية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة.
- ٤-٣ دراسة وتحليل مدي قيام إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في التدفقات النقدية الإستثمارية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة .
- ٥-٣ دراسة وتحليل مدي قيام إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في التدفقات النقدية التمويلية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة .
- ٦-٣ دراسة وتحليل مدي قيام إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية بشكل تجميعي على مستوى الشركة.
- ٧-٣ تقييم مدي تأثير الإلتزام بتطبيق IFRS علي القوة التفسيرية لنماذج التنبؤ بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بشركات قطاع الموارد الأساسية.

### ٤. فروض الدراسة

- بناءً على مشكلة الدراسة وتساؤلاتها وأهدافها يمكن اشتقاق الفروض التالية في صورتها العدمية:
- ١-٤ لا تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في تكاليف الإنتاج كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة.
  - ٢-٤ لا تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في المصروفات الإختيارية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة.

- ٣-٤ لا تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في التدفقات النقدية التشغيلية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة.
- ٤-٤ لا تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في التدفقات النقدية الإستثمارية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة.
- ٥-٤ لا تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في التدفقات النقدية التمويلية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة.
- ٦-٤ لا تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية بشكل تجميعي علي مستوي الشركة.
- ٧-٤ لا يوجد تأثير معنوي للإلتزام بتطبيق IFRS علي القدرة التفسيرية لنماذج التنبؤ بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بشركات قطاع الموارد الأساسية.

## ٥. أهمية الدراسة:

يمكن عرض أهمية الدراسة من الناحية العلمية والعملية كما يلي :

### ١-٥ الأهمية العلمية للدراسة:

- تعتبر الدراسة الحالية إمتداداً للدراسات المحاسبية المعنية بمدى تأثير الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على جانب هام من جوانب التلاعب في أرقام صافي الدخل يتمثل في إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية للشركة.
- توفر الدراسة الحالية أدلة تطبيقية من واقع بيئة الأعمال المصرية عن الآثار المحاسبية للإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مما قد يفتح مجالات بحثية تخدم الأطراف ذات الصلة بالشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- تكشف الدراسة الحالية عن المنهجيات العلمية المستخدمة في إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية مما يسمح بطرق مجالات بحثية جديدة تتعلق بالكشف عن آليات الحد من طرق إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.

- توفر الدراسة الحالية مؤشر تجميعي مقترح يسمح برصد ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.

#### ٢-٥ الأهمية العملية للدراسة:

- تساعد الدراسة المستثمرين والملاك في ترشيد القرارات الإستثمارية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية من خلال الكشف عن الإستراتيجيات التي تنتهجها الإدارة للتلاعب في الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.
- تساعد الدراسة الحالية في الكشف عن مظاهر ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بما يسمح بإصدار التشريعات المحاسبية والقانونية اللازمة للحد من الآثار السلبية لهذه الظاهرة على درجة السيولة في سوق الأوراق المالية.
- تساعد الدراسة المحللين الماليين في تحقيق المزيد من الدقة في التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية للشركات المقيدة في البورصة المصرية في ضوء محددات محاسبية هامة ذات صلة بالإنزام الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية والأنشطة الحقيقية المتعلقة بإدارة الأرباح.
- تعتبر الدراسة مفيدة لإدارة الشركات حيث توفر لها المعلومات الملائمة بشأن المفاضلة بين البدائل المحاسبية المتاحة وتقييم آثار الإلتزام بمعايير التقارير المالية الدولية على الأرباح الحالية والمستقبلية بهذه الشركات.
- تستمد الدراسة الحالية أهميتها من تزايد التوسع في تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وأثره على جودة التقارير المالية وقابليتها للمقارنة ومنفعتها في التداول عبر أسواق المال العالمية.

#### ٦. منهجية الدراسة:

تتضمن منهجية الدراسة كلاً من مجتمع الدراسة، عينة الدراسة، متغيرات الدراسة وطرق قياسها، نماذج القياس، الأساليب الإحصائية اللازمة لإختبار فروض الدراسة، وحدود الدراسة وفيما يلي عرض موجز لكل منها:

## ١-٦ مجتمع وعينة الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة في الشركات المقيدة بقطاع الموارد الأساسية المقيدة بالبورصة المصرية وعددها (١٦) شركة، بينما تمثلت عينة الدراسة في عدد (٨) شركات بنسبة ٥٠% من شركات القطاع محل الدراسة خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨، وقد روعي عند إختيار العينة عدة ضوابط من أهمها:

- إستمرارية الشركة في القيد في البورصة المصرية خلال فترة الدراسة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨ .
- أن تكون القوائم المالية للشركات محل الدراسة مقومة بالجنية المصري خلال الفترة المستهدفة لتفادي مشاكل أسعار الصرف عند ترجمة القوائم المالية.
- توافر البيانات عن مبيعات الشركات في السنتين السابقتين لعام ٢٠١٣ لحساب التغير في المبيعات استيفاء لمتطلبات نماذج قياس إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.
- توافر البيانات عن المخزون الخاص بالشركات في السنتين السابقتين لعام ٢٠١٣ لحساب التغير في المخزون استيفاء لمتطلبات نماذج قياس إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية.
- توافق الشركات المستهدف دراستها في الفترة المحاسبية والتي تنتهي في آخر ديسمبر من كل عام لأغراض دقة القياس.

## ٢-٦ متغيرات الدراسة:

يُمكن تبويب متغيرات الدراسة في مجموعتين، حيث تشير المجموعة الأولى إلي المتغيرات المدرجة في نماذج القياس المتعارف عليها في الفكر المحاسبى والتي تستهدف قياس مدى ممارسة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية وأهمها:

- تكاليف الإنتاج غير العادية Abnormal Production Costs، وهى تمثل المتغير التابع الأول للدراسة و يتم إستنباط تكاليف الإنتاج غير العادية من خلال إنحدار تكاليف الإنتاج الفعلية مرجحة بإجمالي أصول الفترة السابقة علي كل من مقلوب الأصول ومبيعات السنة الحالية بعد ترجيحها بأصول الفترة السابقة، والتغير في مبيعات السنة الحالية مرجحة بأصول الفترة السابقة، والتغير في المبيعات السابقة مرجحة بأصول الفترة السابقة. وبناءً علي هذا النموذج يتم إستنباط التكاليف غير العادية كأحد المتغيرات التابعة في الدراسة والتي تعكس

مدى ممارسة إدارة الأرباح بالشركة من خلال التوسع في الإنتاج (Over Production) بغرض خفض تكلفة الوحدة ومن ثم التلاعب في أرباح الشركة بشكل مبالغ فيه من خلال ترحيل التكاليف إلي المخزون غير المباع (Ding et al.,2018).

- المصروفات الإختيارية غير العادية Abnormal Discretionary Expenses، وهي تمثل المتغير التابع الثاني للدراسة ويتم إستنباط المصروفات الإختيارية غير العادية من خلال إنحدار المصروفات الإختيارية الفعلية متمثلة في مصروفات البيع والتوزيع مضافاً إليها مصروفات البحوث والتطوير إن وجدت مرجحة بإجمالي أصول الفترة السابقة علي كل من مقلوب الأصول ومبيعات السنة الحالية مرجحة بإجمالي أصول الفترة السابقة، (Zhu et al., 2015).
- التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية Abnormal Cash Flow from Operational Activities، وهي تمثل المتغير التابع الثالث للدراسة ويتم تحديد التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية من خلال إنحدار التدفقات النقدية التشغيلية مرجحة بإجمالي أصول الفترة السابقة علي كل من مقلوب الأصول للفترة السابقة، ومبيعات السنة الحالية مرجحة بإجمالي أصول الفترة السابقة، والتغير في مبيعات السنة الحالية مرجحة بإجمالي أصول الفترة السابقة (Wijanarto, 2017).
- التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة الإستثمارية Abnormal Cash Flow from Investment Activities، وهي تمثل المتغير التابع الرابع للدراسة ويتم إستخلاص التدفقات النقدية الإستثمارية غير العادية من خلال إنحدار التدفقات النقدية الإستثمارية مرجحة بإجمالي أصول الفترة السابقة علي كل من مقلوب الأصول للفترة السابقة، ومبيعات السنة الحالية مرجحة بإجمالي أصول الفترة السابقة، والتغير في مبيعات السنة الحالية مرجحة بإجمالي أصول الفترة السابقة.
- التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التمويلية Abnormal Cash Flow from Financing Activities، وهي المتغير التابع الخامس للدراسة ويتم تحديد التدفقات النقدية التمويلية غير العادية من خلال إنحدار التدفقات النقدية التمويلية مرجحة بإجمالي أصول الفترة السابقة علي كل من مقلوب الأصول للفترة السابقة، ومبيعات السنة الحالية مرجحة بإجمالي أصول الفترة السابقة، والتغير في مبيعات السنة الحالية مرجحة بإجمالي أصول الفترة السابقة.

• البواقي غير العادية التجميعية Aggregate Model of Abnormal Residual، وهي تمثل المتغير التابع السادس للدراسة ويتم تجميع البواقي غير العادية للمتغيرات التابعة في نماذج الإنحدار الخمسة المشار إليها أعلاه، وذلك بهدف دراسة وتحليل مدى ممارسة الشركات لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية بشكل كلي يتضمن جميع الأنشطة ذات الصلة بتكاليف الإنتاج، المصروفات الإختيارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية، والتدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية حيث استهدفا الباحثان بناء مؤشر تجميعي لمدى ممارسة إدارة الأرباح بالشركات المقيدة في البورصة المصرية على مستوى الشركة ككل بما يسمح بترتيب هذا هذه الشركات على نحو يساهم في ترشيد عملية إتخاذ القرارات لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين بهذه الشركات.

كما تتمثل المجموعة الثانية من متغيرات الدراسة الحالية في المتغيرات المستقلة المتوقع تأثيرها في مقياس إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية سواء ما يتعلق منها بتكاليف الإنتاج غير العادية، النفقات الإختيارية غير العادية، التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، التدفقات النقدية الإستثمارية غير العادية، والتدفقات النقدية التمويلية غير العادية، والمقياس التجميعي لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ويمكن توصيف المتغيرات المستقلة كما يلي:

- حجم الشركة ويقاس في الفكر المحاسبي باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول ( Razzaque et al., 2016; Wijanatro,2017)
- العائد علي الأصول ويقاس بصافي الدخل علي إجمالي الأصول (Mellado-Cid et al.,2017).
- الرافعة المالية وتقاس بإجمالي الالتزامات علي إجمالي الأصول ( Ho et al.,2015; Ghaleb et al., 2020).
- معدل النمو ويقاس من خلال التغير في المبيعات للفترة الحالية علي مبيعات الفترة السابقة (Sellami,2016; Huang and Sun,2017).
- متغير ثنائي يعبر عن مدى خسارة الشركة في الفترة السابقة يأخذ القيمة واحد في حالة تحقق خسارة والقيمة صفر خلاف ذلك ( Razzaque et al., 2016).
- عمر الشركة ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات الشركة منذ تأسيسها ( Feliana and Bagus,2020).

- حجم مكتب المراجعة كمتغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة مراجعة الشركة من خلال مراجع أجنبي أو الشراكة مع مراجع أجنبي وصفر خلاف ذلك (Doukakis,2014).

### ٣-٦ نماذج الدراسة:

إعتمدت الدراسة علي مجموعة من النماذج المتعارف عليها في الفكر المحاسبي بغرض التعرف علي مدي انتشار ظاهرة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية في الشركات محل الدراسة بالإضافة إلي التعرف علي محددات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وأهم العوامل المؤثرة فيها، والتعرف علي مدي تأثير الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي القوة التفسيرية التنبؤية لممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، وفي هذا السياق جاء تطبيق هذه النماذج على عدة مراحل متعاقبة تستهدف كل مرحلة منها تحقيق هدف معين وذلك علي النحو التالي:

**المرحلة الأولى:** تقدير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وذلك من خلال النماذج التنبؤية الخمسة التالية:

- النموذج الأول: نموذج تكاليف الإنتاج غير العادية:  
يهدف هذا النموذج إلي تقدير تكاليف الإنتاج غير العادية أو ما يعرف بالبواقي غير العادية لنموذج الإنحدار التالي (Roychowdhury,2006):

$$\left( \frac{PROD_{it}}{A_{it-1}} \right) = \beta_0 + \beta_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + \beta_2 \left( \frac{Sales_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_3 \left( \frac{\Delta Sales_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_4 \left( \frac{\Delta Sales_{it-1}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

$PROD_{it}$	يشير إلي تكاليف الإنتاج للشركة $i$ خلال الفترة $t$ ، ممثلة في تكلفة البضاعة المباعة مضافاً إليها التغير في المخزون للسنة الحالية.
$A_{it-1}$	يشير إلي إجمالي الأصول للفترة السابقة للشركة $i$ خلال الفترة $t-1$
$Sales_{it}$	يشير إلي إجمالي المبيعات للشركة $i$ خلال الفترة $t$
$\Delta Sales_{it}$	يشير إلي التغير في المبيعات للفترة الحالية للشركة $i$ خلال الفترة $t$
$\Delta Sales_{it-1}$	يشير إلي التغير في المبيعات للفترة السابقة للشركة $i$ خلال الفترة $t-1$
$\varepsilon_{it}$	يشير إلي بواقي نموذج الإنحدار التي تعبر عن تكاليف الإنتاج غير العادية.

• النموذج الثاني: نموذج المصروفات الإختيارية غير العادية:

يهدف هذا النموذج إلى تقدير المصروفات غير العادية أو ما يعرف بالبواقي غير العادية كأحد مداخل إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية وفقاً لنموذج الإنحدار التالي (Al-Amri et al, 2017):

$$\left( \frac{DIS - EXP_{it}}{A_{it-1}} \right) = \beta_0 + \beta_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + \beta_2 \left( \frac{Sales_{it-1}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

$DIS - EXP$  يشير إلى المصروفات الإختيارية للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ ، ممثلة في مصروفات البيع والتوزيع مضافاً إليها تكاليف البحوث والتطوير إن وجدت.  
 $A_{it-1}$  يشير إلى إجمالي الأصول للفترة السابقة للشركة  $i$  خلال الفترة  $t-1$   
 $\Delta Sales_{it-1}$  يشير إلى التغير في المبيعات للفترة السابقة للشركة  $i$  خلال الفترة  $t-1$   
 $\varepsilon_{it}$  يشير إلى بواقي نموذج الإنحدار التي تعبر عن المصروفات الإختيارية غير العادية ذات الأثر على أرباح الشركة.

• النموذج الثالث: نموذج التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية:

يهدف هذا النموذج إلى تقدير التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية أو ما يعرف بالبواقي غير العادية لنموذج الإنحدار التالي (Yuanhui et al, 2017):

$$\left( \frac{CFO_{it}}{A_{it-1}} \right) = \beta_0 + \beta_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + \beta_2 \left( \frac{Sales_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_3 \left( \frac{\Delta Sales_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

$CFO_{it}$  تشير إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة  $i$  خلال الفترة  $t$ .  
 $A_{it-1}$  يشير إلى إجمالي الأصول للفترة السابقة للشركة  $i$  خلال الفترة  $t-1$



$Sales_{it}$	يشير إلى إجمالي المبيعات للشركة $i$ خلال الفترة $t$
$\Delta Sales_{it}$	يشير إلى التغير في المبيعات للفترة الحالية للشركة $i$ خلال الفترة $t$
$\varepsilon_{it}$	يشير إلى بواقي نموذج الإنحدار التي تعبر عن التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية.

• النموذج الرابع: نموذج التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة الإستثمارية:

يسعي هذا النموذج إلى تقدير التدفقات النقدية الإستثمارية غير العادية ومنها من خلال نموذج الإنحدار التالي:

$$\left( \frac{CFI_{it}}{A_{it-1}} \right) = \beta_0 + \beta_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + \beta_2 \left( \frac{Sales_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_3 \left( \frac{\Delta Sales_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

$CFI_{it}$	تشير إلى التدفقات النقدية الإستثمارية للشركة $i$ خلال الفترة $t$ .
$A_{it-1}$	يشير إلى إجمالي الأصول للفترة السابقة للشركة $i$ خلال الفترة $t-1$
$Sales_{it}$	يشير إلى إجمالي المبيعات للشركة $i$ خلال الفترة $t$
$\Delta Sales_{it}$	يشير إلى التغير في المبيعات للفترة الحالية للشركة $i$ خلال الفترة $t$
$\varepsilon_{it}$	يشير إلى بواقي نموذج الإنحدار التي تعبر عن التدفقات النقدية الإستثمارية غير العادية.

• النموذج الخامس: نموذج التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التمويلية:

يسعي هذا النموذج للتعرف على مدى تأثير التدفقات النقدية من أنشطة التمويل مثل المشتقات المالية وخيارات الأسهم وغيرها على ممارسات إدارة الأرباح بالشركة بناءً على البواقي غير العادية لنموذج الإنحدار التالي:

$$\left( \frac{CFF_{it}}{A_{it-1}} \right) = \beta_0 + \beta_1 \left( \frac{1}{A_{it-1}} \right) + \beta_2 \left( \frac{Sales_{it}}{A_{it-1}} \right) + \beta_3 \left( \frac{\Delta Sales_{it}}{A_{it-1}} \right) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

تشير إلي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية للشركة i خلال الفترة t.	$CFF_{it}$
يشير إلي إجمالي الأصول للفترة السابقة للشركة i خلال الفترة t-1	$A_{it-1}$
يشير إلي إجمالي المبيعات للشركة i خلال الفترة t	$Sales_{it}$
يشير إلي التغير في المبيعات للفترة الحالية للشركة i خلال الفترة t	$\Delta Sales_{it}$
يشير إلي بواقي نموذج الإنحدار التي تعبر عن التدفقات النقدية التمويلية غير العادية.	$\varepsilon_{it}$

المرحلة الثانية: تقدير ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية للشركة ككل بناءً على النموذج التجميعي المقترح من خلال المعادلة التالية:

$$Agg.-REM = Abn.-Prod. + Abn.Disc-Exp. + Abn.CFO + Abn.CFI + Abn.CFF$$

حيث أن:

تشير إلي النموذج التجميعي لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي مستوي الشركة من خلال كافة الأنشطة.	Agg.-REM
تشير إلي ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي مستوي الشركة من خلال المبالغة في نشاط الإنتاج ومن ثم التلاعب في تكاليف الإنتاج لتعظيم هوامش الربح	Abn.-Prod
تشير إلي ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي مستوي الشركة من خلال المصروفات الإختيارية كمصروفات البيع والتسويق ومصروفات البحوث والتطوير إن وجدت.	Abn.Disc-Exp
تشير إلي ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي مستوي الشركة من خلال التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية مثل تغيير	Abn.CFO

شروط البيع وحدود الإئتمان .

Abn.CFI تشير إلي ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي مستوى الشركة من خلال الأنشطة الإستثمارية بالشركة ومنها حيازة أو التخلص من الأصول الثابتة بغرض التأثير في التدفقات النقدية للشركة.

Abn.CFF تشير إلي ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي مستوى الشركة من خلال الأنشطة التمويلية مثل الإنخراط في ممارسات المشتقات المالية وخيارات الأسهم.

**المرحلة الثالثة:** التنبؤ بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وفقاً لكل نشاط وعلي مستوى الشركة ككل بناء على مجموعة من المتغيرات المستقلة وذلك من خلال ستة نماذج يمكن عرضها على النحو التالي:

(1) التنبؤ بممارسات إدارة الأرباح من خلال تكاليف الإنتاج غير العادية من خلال النموذج التالي:

$$\text{Abn.-Prod.}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Size}_{it} + \beta_2 \text{ROA}_{it} + \beta_3 \text{Leverage}_{it} + \beta_4 \text{Growth}_{it} + \beta_5 \text{Loss}_{it} + \beta_6 \text{Age}_{it} + \beta_7 \text{Audit}_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن :

Abn.-Prod<sub>it</sub> تشير إلي ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي مستوى الشركة <sub>i</sub> خلال الفترة <sub>t</sub> من خلال المبالغة في نشاط الإنتاج ومن ثم التلاعب في تكاليف الإنتاج لتعظيم هوامش الربح

Size<sub>it</sub> حجم الشركة <sub>i</sub> خلال الفترة <sub>t</sub> ويقاس في الفكر المحاسبي باللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول.

ROA<sub>it</sub> العائد علي الأصول علي مستوى الشركة <sub>i</sub> خلال الفترة <sub>t</sub> ويقاس بصافي الدخل علي إجمالي الأصول.

Leverage<sub>it</sub> الرافعة المالية علي مستوى الشركة <sub>i</sub> خلال الفترة <sub>t</sub> وتقاس بإجمالي الالتزامات علي إجمالي الأصول.

Growth<sub>it</sub> معدل النمو علي مستوى الشركة <sub>i</sub> خلال الفترة <sub>t</sub> ويقاس من خلال التغير في المبيعات للفترة الحالية علي مبيعات الفترة السابقة.

متغير ثنائي يعبر عن مدى خسارة الشركة $i$ خلال الفترة السابقة يأخذ القيمة واحد في حالة تحقق خسارة والقيمة صفر خلاف ذلك.	Loss <sub>it</sub>
عمر الشركة $i$ خلال الفترة $t$ ويقاس باللوغاريتم الطبيعي لعدد سنوات الشركة منذ تأسيسها.	Age <sub>it</sub>
حجم مكتب المراجعة علي مستوي الشركة $i$ خلال الفترة $t$ كمتغير وهمي يأخذ القيمة واحد في حالة مراجعة الشركة من خلال مراجع أجنبي أو الشراكة مع مراجع أجنبي وصفر خلاف ذلك.	Audit <sub>it</sub>
خطأ النموذج.	$\varepsilon_{it}$

(٢) التنبؤ بممارسات إدارة الأرباح من خلال المصروفات الإختيارية من خلال النموذج التالي:

$$\begin{aligned} \text{Abn.- Disc-Exp}_{it} &= \beta_0 + \beta_1 \text{Size}_{it} + \beta_2 \text{ROA}_{it} + \beta_3 \text{Leverage}_{it} \\ &+ \beta_4 \text{Growth}_{it} + \beta_5 \text{Loss}_{it} + \beta_6 \text{Age}_{it} + \beta_7 \text{Audit}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

(٣) التنبؤ بممارسات إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية التشغيلية من خلال النموذج التالي:

$$\begin{aligned} \text{Abn.- CFO}_{it} &= \beta_0 + \beta_1 \text{Size}_{it} + \beta_2 \text{ROA}_{it} + \beta_3 \text{Leverage}_{it} \\ &+ \beta_4 \text{Growth}_{it} + \beta_5 \text{Loss}_{it} + \beta_6 \text{Age}_{it} + \beta_7 \text{Audit}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

(٤) التنبؤ بممارسات إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية الإستثمارية من خلال النموذج التالي:

$$\begin{aligned} \text{Abn.- CFI}_{it} &= \beta_0 + \beta_1 \text{Size}_{it} + \beta_2 \text{ROA}_{it} + \beta_3 \text{Leverage}_{it} \\ &+ \beta_4 \text{Growth}_{it} + \beta_5 \text{Loss}_{it} + \beta_6 \text{Age}_{it} + \beta_7 \text{Audit}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

(٥) التنبؤ بممارسات إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية التمويلية من خلال النموذج التالي:

$$\begin{aligned} \text{Abn.- CFF}_{it} &= \beta_0 + \beta_1 \text{Size}_{it} + \beta_2 \text{ROA}_{it} + \beta_3 \text{Leverage}_{it} \\ &+ \beta_4 \text{Growth}_{it} + \beta_5 \text{Loss}_{it} + \beta_6 \text{Age}_{it} + \beta_7 \text{Audit}_{it} + \varepsilon_{it} \end{aligned}$$

(٦) التنبؤ بممارسات إدارة الأرباح من خلال النموذج التجميعي المقترح من خلال النموذج التالي:

$$\text{Abn.- Agg REM}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Size}_{it} + \beta_2 \text{ROA}_{it} + \beta_3 \text{Leverage}_{it}$$

$$+ \beta_4 \text{Growth}_{it} + \beta_5 \text{Loss}_{it} + \beta_6 \text{Age}_{it} + \beta_7 \text{Audit}_{it} + \varepsilon_{it}$$

**المرحلة الرابعة:** مدي تأثير الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية علي القوة التفسيرية للتنبؤ بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وفقاً لكل نشاط وعلي مستوي الشركة في النماذج من (١ إلى ٦) في المرحلة الثالثة أعلاه، وذلك من خلال مقارنة القوة التفسيرية لنماذج التنبؤ قبل وبعد الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على مستوى كل نموذج من النماذج الستة حيث يمثل الفرق مدى إنعكاس الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على القدرة التنبؤية بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

#### ٤-٦ حدود الدراسة:

تقتصر الدراسة الحالية على التنبؤ بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في شركات قطاع الموارد الأساسية خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٨.

#### ٧. دوافع وأساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية :

قد تلجأ إدارات الشركات المقيدة في البورصة المصرية للتلاعب في الأرباح المحاسبية نتيجة للعديد من الدوافع المرتبطة بالأطراف ذوي العلاقة وأصحاب المصالح في الشركة وذلك بإستخدام العديد من الأساليب المحاسبية والإقتصادية، ويمكن تحليل دوافع وأساليب ممارسة إدارة الأرباح من الأنشطة الحقيقية على النحو التالي:

#### ١-٧ دوافع ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

يمكن تصنيف دوافع ممارسة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية لثلاثة اقسام على النحو التالي:

#### ١-١-٧ الضغوط الداخلية

تتمثل هذه الدوافع في الضغوط الخاصة بإدارة الشركة والتي قد ترغب في زيادة المكافآت التي يتحصل عليها المديرين أو زيادة المزايا الخاصة بالمديرين أنفسهم والتي قد تتمثل في الرغبة في الإستفادة بما لديهم من معلومات في بيع وشراء الأسهم أو تغطية الفشل في إدارة الشركة (Huang and Sun,2017) من خلال استخدام التقديرات المحاسبية بهدف تعجيل أو تأجيل

الإعتراف بالإيرادات والمصروفات بهدف إظهار تحقيق الشركة للأرباح في الأجل القصير علي حساب الموقف الفعلي للشركة من الأرباح والذي يظهر علي المدى الطويل (Ding,2018) وبالتالي تحقق إدارة الشركة أهدافها المتعلقة بالحفاظ علي مواقعهم داخل الشركة وعدم تغييرهم نتيجة تحقيق الشركة للأرباح المستهدفة أو المرجوة.

### ٢-١-٧ الضغوط الخارجية

ويُعد هذا النوع من الدوافع مبرراً غير أخلاقياً لإدارات الشركات والتي تلجأ إليه بهدف الحفاظ علي مصالح الشركة نتيجة للمخاطر التي تتعرض لها الشركات (Lasdi, 2013)، والتي من بينها الأزمات المالية والمتمثلة في احتمالية تعرض الشركة للإفلاس أو التغيير في التصنيف الائتماني للشركات والذي قد ينتج عنه انخفاض في سعر سهم الشركة فتلجأ إدارات الشركات إلي التلاعب في التدفقات النقدية التشغيلية علي حساب التدفقات النقدية الإستثمارية لتحسين موقف الشركة أمام المستثمرين، كما تلجأ الشركات لممارسة إدارة الأرباح في حالة إقدام الشركات علي إبرام عقود القروض بهدف تحسين موقفها المالي أمام الجهات المانحة وتوفير معلومات مضللة عن مدى قدرة الشركة علي الوفاء بالتزاماتها تجاه الدائنين، وقد تلجأ إدارات الشركات لممارسة إدارة الأرباح في الحالات المتعلقة برغبة الشركة في إصدار أسهم جديدة بهدف التوسعات الإستثمارية وجذب رؤوس أموال جديدة (Zeghal et al.,2012) بغرض التلاعب في رقم أرباح الشركة أمام مستثمريها أو إظهار الموقف المالي للشركة علي غير الحقيقة لتحسين صورة الشركة أمام المستثمرين المرتقبين، كذلك تلجأ إدارات الشركات ونتيجة لضغوط مساهميها إلي التلاعب في أرقام المبيعات أو تكلفة الإنتاج أو المصروفات الإختيارية لإظهار تحقيق الشركة لأرباح تنعكس في صورة توزيعات نقدية علي المساهمين لتلافي إقدام المستثمرين علي التخلص من الأسهم غير المربعة بالنسبة لهم (Li et al., 2016).

### ٣-١-٧ الضغوط الإقتصادية والسياسية

تُعتبر الأزمات الإقتصادية أو السياسية دافعاً لدي إدارات الشركات للتلاعب في أرباحها بسبب عدم التأكد المصاحب للنشاط الإقتصادي في أوقات الأزمات الإقتصادية أو التقلبات السياسية وبالتالي إظهار أرقام الأرباح المحاسبية بصورة أقل من الواقع تحسباً لما سيحدث في المستقبل، أيضاً إختلاف النظم الإقتصادية يُعد سبباً ودافعاً لإدارة الشركات للتلاعب في الأرباح فقد أشارت الدراسات (Razzaque et al.,2016; Al-Amri et al., 2017) إلي أن الشركات العاملة في

القطاع العام والحكومي يكون لديها فرصة ورغبة أكبر في التلاعب في الأرباح عنها في حالة الشركات العاملة في القطاع الخاص إما بسبب رغبة المديرين في الحفاظ على مناصبهم الإدارية أو في تحقيق مكاسب شخصية متمثلة في المكافآت والحوافز، كذلك تؤثر القوانين ومدى تطبيقها عاملاً حاسماً في مدى قدرة إدارات الشركات على التلاعب في الأرباح ففي الدول التي تصدر قوانين تعتمد على الإفصاح والشفافية وحماية حقوق الأقلية تكون فرصة التلاعب في الأرباح فيها أقل من النظم ذات القوانين الروتينية والتي لا تتوفر فيها مقومات الرقابة والمساءلة والشفافية، أيضاً تقوم الشركات بالتلاعب في الأرباح في الشركات ذات الملكية العائلية عن الشركات غير العائلية.

#### ٢-٧ أساليب ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

تتعدّد أساليب إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ويمكن عرض هذه الأساليب على النحو التالي:

#### ١-٢-٧ إعادة توييب عناصر وبنود القوائم المالية

حيث أشارت الدراسات إلى قيام الشركات بإعادة توييب بنود القوائم المالية Classifications Manipulation من خلال التلاعب في كيفية عرض بنود الإيرادات والمصروفات أو بنود الأصول أو الإلتزامات الخاصة بالشركة في الفترة الحالية لإظهار الموقف المالي للشركة على غير حقيقته وبالتالي تحقيق مكاسب في الأجل القصير.

#### ٢-٢-٧ البدائل المحاسبية

تتضمن المعايير المحاسبية مجموعة من المعالجات البديلة التي تخضع للحكم الشخصي فيما يعرف بالخيارات الإدارية ومن بينها تأجيل أو تعجيل الاعتراف بالإيرادات أو المصروفات الاختيارية كمصروفات البيع والتوزيع وتكاليف البحوث والتطوير ويترتب على ذلك إدارة الأرباح إنطلاقاً من دوافع محددة ذات صلة بمستويات الأرباح المستهدفة أو توزيعات الأرباح أو مكافآت وحوافز الإدارة أو إظهار رقم صافي الربح في أقل حالاته في حالات الإستحواذ ورغبة كبار المساهمين في شراء أسهم المساهمين الأقلية.

#### ٣-٢-٧ التلاعب في تكلفة الإنتاج للفترة الحالية أو الفترات المقبلة:

حيث يتم التلاعب في أرقام المبيعات باستخدام الخصم أو منح الإئتمان مما ينتج عنه زيادة المبيعات عن الوضع الطبيعي للشركة، أو التلاعب في تكلفة الإنتاج عن طريق زيادة حجم الإنتاج

وبالتالي تخفيض التكلفة الثابتة للوحدة المنتجة مما يترتب عليه ارتفاع ربح الوحدة المنتجة (Paredes and Wheatley,2017).

#### ٤-٢-٧ التلاعب في المصروفات الإختيارية

يتم التلاعب في المصروفات الإختيارية المتمثلة في تكاليف الدعاية والإعلان والتكاليف العمومية والإدارية وتكاليف البحوث والتطوير إن وجدت من خلال تخفيض هذه النفقات في فترات معينة لزيادة أرباح الشركة أو تكثيف الحملات الإعلانية بهدف زيادة تكلفة الوحدة المنتجة ومن ثم تخفيض ربح الوحدة وإستخدامها في تخفيض التوزيعات الموزعة علي المساهمين ( Zhu et al.,2015; Yuanhui et al., 2017).

#### ٥-٢-٧ التلاعب في التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

يتمثل جوهر هذا المدخل في قيام المدراء بإجراء تغييرات في العمليات التشغيلية الفعلية مثل تعظيم الخصم النقدي،زيادة حدود الإئتمان ومهلة السداد،زيادة حجم الإنتاج،وتخفيض نفقات البحوث والتطوير، تخفيض نفقات الإعلان، ولاشك في أن مثل هذه الأنشطة لها تأثير واضح على حركة التدفقات النقدية التشغيلية للمنشأة (Goa et al.,2017).

#### ٦-٢-٧ التلاعب في التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية

يمكن إدارة الأرباح من خلال التلاعب في التدفقات النقدية المترتبة على النشاط الإستثماري بالشركة وذلك من خلال تكثيف بيع والتخلص من الأصول الثابتة أو زيادة تكلفة إقتناء أو الإستحواذ علي الأصول في فترات محددة بالشكل الذي ينعكس علي أرباح الفترة وما لها من تأثير علي سعر سهم الشركة أو التوزيعات النقدية علي المساهمين.

#### ٧-٢-٧ التلاعب في التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:

يتم ذلك من خلال حجم القروض وأدوات الدين والتوزيعات النقدية علي المساهمين وذلك باستخدام العديد من الأدوات مثل عقود الخيارات أو عمليات الرهونات أو التوريد أو الإستحواذ علي الأسهم(Kim and Sohn,2013;Yuanhui et al.,2017).



## ٨. الجهود البحثية ذات الصلة:

تعددت الجهود البحثية التي تناولت العوامل المحددة للممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية من ناحية والعلاقة بين الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وفيما يلي عرض موجز لكل منهما.

### ١-٨ العوامل المحددة لممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

تضمن الفكر المحاسبي العديد من العوامل المؤثرة في ممارسات إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية حيث إتمدت الدراسة الحالية علي مجموعة من العوامل الحاكمة المستنبطة من الدراسات السابقة بغرض ضبط العلاقة بين إلتزام الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وأهمها:

#### ١-١-٨ حجم الشركة

يمثل حجم الشركة أحد العوامل المحددة لمدي قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، إلا أنه لوحظ وجود إختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين حجم الشركة ومدي قيام الشركة بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث أشارت بعض الدراسات إلي أن زيادة حجم الشركة ممثلاً في حجم أصولها قد يدفع المديرين إلي ممارسة إدارة الأرباح باستخدام الأنشطة الحقيقية بهدف التأثير علي رقم صافي الربح النهائي للشركة والتأثير علي قرارات المستثمرين من خلال تخفيض القيمة الملاءمة لأرقام صافي الربح النهائي (Oraby,2017).

ولقد أشارت دراسة (Gunny (2010 والتي أجريت علي عينة قطاعية مكونة من ٦٠٢١ شركة خلال الفترة من ١٩٨٨ - ٢٠٠٢ إلي وجود علاقة معنوية طردية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال تكاليف الإنتاج غير العادية ومن خلال التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، بينما كانت العلاقة معنوية عكسية مع إدارة الأرباح بأنشطة المصروفات الإختيارية غير العادية، كذلك أشارت دراسة (Abad et al.(2016 والتي أجريت علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة الأسبانية باجمالي مشاهدات ٤٦٨ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ إلي وجود علاقة معنوية طردية بين حجم الشركة وممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة من خلال تكاليف الإنتاج والمصروفات الإختيارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

كما أشارت دراسة (Khuong et al., 2020) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٢٩ شركة في قطاع الطاقة بالبورصة الفيتنامية خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٦ إلي وجود علاقة معنوية طردية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، كذلك أشارت دراسة (Sanjaya and Saragih, 2010) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٤٩ شركة صناعية بالبورصة الإندونيسية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٧ إلي وجود علاقة معنوية طردية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية التشغيلية، أيضاً أشارت دراسة (Swai and Mbogela, 2016) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٤٤ شركة مقيدة بالبورصة التنزانية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٣ إلي وجود علاقة معنوية طردية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية التشغيلية.

وخلافاً لما سبق، أشارت دراسة (Baik et al., 2019) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٤١٣٧ شركة خلال الفترة من ١٩٩٣ - ٢٠١٣ إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية التشغيلية، كما أشارت نتائج دراسة (Gunny, 2010) والتي أجريت علي عينة قطاعية مكونة من ٦٠٢١ شركة خلال الفترة من ١٩٨٨ - ٢٠٠٢ إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال أنشطة المصروفات الإختيارية في حين أشارت بعض الدراسات إلي عدم وجود إختلاف بين الشركات الكبيرة والصغيرة الحجم في ممارسات إدارة الأرباح، حيث خلصت نتائج دراسة (Zang, 2012) خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١١ إلي عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح حيث ثبت قيام عيني الدراسة (الشركات الكبيرة والصغيرة) بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وفي نفس السياق أشارت نتائج دراسة (Cyril et al., 2020) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٢٠ شركة مقيدة بالبورصة النيجيرية خلال الفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١٨ إلي عدم وجود علاقة معنوية بين حجم الشركة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

#### ٢-١-٨ العائد علي الأصول

يعبر العائد علي الأصول عن مدي مساهمة أصول الشركة في تحقيق أرباحها، وتشير الدراسات إلي قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في حالة تحقيقها لأرباح أو خسائر علي حد سواء، إلا أنه لوحظ وجود إختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة هذه العلاقة، حيث أشارت نتائج دراسة (Srivastava, 2019) خلال الفترة من ١٩٥٠ - ٢٠١٤ إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل العائد علي الأصول وممارسات إدارة الأرباح بإستخدام

أنشطة تكاليف الإنتاج والمصروفات الإختيارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وفي نفس السياق أشارت نتائج دراسة (Abad et al. 2016) والتي أجريت علي الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة الأسبانية خلال الفترة ٢٠٠١ - ٢٠٠٨ إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل العائد علي الأصول وممارسات إدارة الأرباح باستخدام أنشطة تكاليف الإنتاج والمصروفات الإختيارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

كما أشارت نتائج دراسة (Baik et al. 2019) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٤١٣٧ شركة باجمالي مشاهدات ٣١٢٣٣ مشاهدة خلال الفترة من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠١٣ إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل العائد علي الأصول وممارسات إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية التشغيلية، أيضاً أشارت دراسة (Swai and Mbogela 2016) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٤٤ شركة مقيدة بالبورصة التنزانية خلال الفترة ٢٠٠٣ - ٢٠١٣ إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل العائد علي الأصول وممارسات إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية التشغيلية، كما أشارت نتائج دراسة (Zang 2012) خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠١١ إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل العائد علي الأصول وممارسات إدارة الأرباح باستخدام تكاليف الإنتاج غير العادية.

وعلي العكس من النتائج السابقة أشارت دراسة (Khuong et al. 2020) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٢٩ شركة في قطاع الطاقة بالبورصة الفيتنامية خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٦ إلي وجود علاقة معنوية طردية بين معدل العائد علي الأصول وممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، في حين أشارت بعض الدراسات إلي عدم وجود علاقة بين معدل العائد علي الأصول وممارسات إدارة الأرباح، حيث أشارت نتائج دراسة (Zang 2012) خلال الفترة من ١٩٩٠ - ٢٠١١ إلي عدم وجود علاقة معنوية بين معدل العائد علي الأصول وممارسات إدارة الأرباح باستخدام المصروفات الإختيارية.

### ٣-١-٨ الرافعة المالية

تعتبر الرافعة المالية من أهم المؤشرات التي تستخدم لتقييم مدي قدرة الشركة علي الوفاء بالتزاماتها في مواعيد آجالها، إلا أنه لوحظ وجود إختلاف بين الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الرافعة المالية ومدي قيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث يري البعض أن عدم قدرة الشركة علي سداد التزاماتها في المواعيد المحددة سوف يكون دافع أمام إدارات

الشركات للقيام بممارسات إدارة الأرباح لتحسين موقف الشركة المالي أمام دائئها، حيث أشارت دراسة (Khuong et al.,2020) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٢٩ شركة في قطاع الطاقة بالبورصة الفيتنامية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ وحتى عام ٢٠١٦ إلي وجود علاقة معنوية طردية بين معدل الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية. أيضاً أشارت نتائج دراسة (Swai and Mbogela,2016) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٤٤ شركة مقيدة بالبورصة التنزانية خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٣ إلي وجود علاقة معنوية طردية بين معدل الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية التشغيلية. وعلي العكس من النتائج السابقة أشارت نتائج دراسة (Zang (2012) خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى ٢٠١١ إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح باستخدام المصروفات الإختيارية وباستخدام تكاليف الإنتاج غير العادية. كما أشارت النتائج إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل الرافعة المالية وقيام الشركات بممارسات إدارة الأرباح بأنشطة تكاليف الإنتاج غير العادية.

وفي سياقٍ مختلفٍ أشارت نتائج دراسة (Cyril et al.,(2020) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٢٠ شركة مقيدة بالبورصة النيجيرية خلال الفترة من ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٨ إلي عدم وجود علاقة معنوية بين الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، كما أشارت دراسة (Sanjaya and Saragih (2010) علي عينة من ٤٩ شركة صناعية بالبورصة الإندونيسية خلال الفترة من ٢٠٠٣-٢٠٠٧ إلي عدم وجود علاقة بين معدل الرافعة المالية وممارسات إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية التشغيلية.

#### ٤-١-٨ عمر الشركة

يُعبّر عمر الشركة عن مستوي خبرة الشركة في القطاع الذي تنتمي إليه ويتم قياسه باللوغاريتم الطبيعي لعمر الشركة منذ تأسيسها، ويُعد عمر الشركة أحد العوامل المحددة لمستوي ممارسة الشركة لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية إلا أنّ نتائج أثر متغير عمر الشركة جاءت متباينة من حيث علاقتها بممارسة الشركة لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، حيث أشارت دراسة (Razzaque et al.,(2016) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٦٩١ شركة مقيدة ببورصة بنجلاديش خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١١ إلي وجود علاقة معنوية طردية بين عمر الشركة وممارسات إدارة الأرباح باستخدام المصروفات الإختيارية.

وعلي عكس النتائج السابقة أشارت دراسة (Ding et al., 2018) والتي أجريت علي عينة مكونة من كل الشركات الصينية الخاصة خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠١٢ إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين عمر الشركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة المختلفة. وفي سياق مختلف أشارت دراسة (Razzaque et al. 2016) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٦٩١ شركة مقيدة ببورصة بنجلاديش خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١١ إلي عدم وجود علاقة بين عمر الشركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية التشغيلية.

#### ٥-١-٨ معدل النمو

يعبر معدل النمو عن مستوي إستقرار وتطور الشركة في الصناعة ويتم قياسه بالتغير في المبيعات بين السنة الحالية والسنة السابقة مرجحاً بمبيعات السنة السابقة، ويعد معدل النمو من العوامل المحددة لممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وقد جاءت نتائج الدراسات السابقة متباينة في تحديد طبيعة العلاقة بين معدل النمو وممارسة الشركة لإدارة الأرباح، حيث أشارت دراسة (Khuong et al. 2020) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٢٩ شركة في قطاع الطاقة بالبورصة الفيتنامية خلال الفترة من ٢٠١٠ - ٢٠١٦ إلي وجود علاقة معنوية طردية بين معدل النمو وممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، وفي نفس السياق أشارت دراسة (Al- Amri et al. 2017) والتي أجريت علي ٣٣٣٠ شركة في ستة دول من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠١٢ إلي وجود علاقة معنوية طردية بين معدل نمو الشركة وممارسة إدارة الأرباح بالتدفقات النقدية التشغيلية.

وفي سياق مختلف أشارت دراسة (Yuanhui et al. 2017) والتي أجريت خلال الفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين معدل النمو وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية باستخدام التدفقات النقدية التشغيلية. وعلي عكس النتائج السابقة أشارت دراسة (Piosik and Genge 2019) والتي أجريت علي ١٣٧ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٧ عن عدم وجود علاقة بين معدل النمو وممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، كما أشارت نتائج دراسة (Sanjaya and Saragih 2010) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٤٩ شركة صناعية بالبورصة الإندونيسية خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ إلي عدم وجود علاقة بين معدل النمو وممارسات إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية التشغيلية.

كما أشارت دراسة (Al- Amri et al. (2017) والتي أجريت علي ٣٣٣٠ شركة في ستة دول من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من ٢٠٠٣ - ٢٠١٢ إلي عدم وجود علاقة بين معدل نمو الشركة وممارسة إدارة الأرباح باستخدام تكاليف الإنتاج غير العادية والمصروفات الإختيارية. وفي نفس السياق أشارت دراسة (Razzaque et al. (2016) والتي أجريت علي عينة مكونة من ٦٩١ شركة مقيدة ببورصة بنجلاديش خلال الفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠١١ إلي عدم وجود علاقة بين معدل النمو وممارسات إدارة الأرباح باستخدام المصروفات الإختيارية والتدفقات النقدية التشغيلية.

#### ٦-١-٨ الخسائر

تعد الخسائر من العوامل التي تؤثر علي مستوي نمو الشركة وتطورها داخل القطاع الذي تنتمي إليه، ويتم قياس الخسائر كمتغير وهمي بالقيمة (١) حالة تحقيق الشركة لخسائر في السنة السابقة والقيمة (٠) في حالة تحقيقها لأرباح في السنة السابقة ، وعليه يعد تحقيق الشركة للخسائر من العوامل المحددة لممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وقد لوحظ تباين نتائج الدراسات السابقة في تحديد طبيعة العلاقة بين تحقيق الشركة للخسائر وممارسة الشركة لإدارة الأرباح، حيث أشارت دراسة (Ding et al. (2018) والتي أجريت علي عينة مكونة من كل الشركات الصينية الخاصة خلال الفترة من ١٩٩٨ - ٢٠١٢ إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين تحقيق الشركة لخسائر في السنة السابقة وممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة المختلفة. وفي نفس السياق أشارت دراسة (Zhu et al. (2015) والتي أجريت علي عينة مكونة من ١٣٢ شركة مقيدة بالبورصة الصينية خلال الفترة من ١٩٩٧ - ٢٠١٣ إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين تحقيق الشركة لخسائر في السنة السابقة وممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة المختلفة. وعلي عكس النتائج السابقة أشارت دراسة (Gao et al. (2017) خلال الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٢ إلي عدم وجود علاقة بين تحقيق الشركة للخسائر وممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

#### ٧-١-٨ حجم مكتب المراجعة

نال حجم مكتب المراجعة إهتماماً متزايداً بالعديد من الدراسات السابقة بهدف التعرف على مدى تأثير مكاتب المراجعة الكبيرة Big 4 علي ممارسة الشركات لإدارة الأرباح، ولقد تباينت نتائج الدراسات السابقة بشأن طبيعة العلاقة بين حجم مكتب المراجعة ومستوي ممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، حيث أشارت نتائج دراسة (Cohen and Zarowin (2010

والتي أجريت علي ١٥١١ شركة أمريكية خلال الفترة من ١٩٨٧- ٢٠٠٦ إلي وجود علاقة معنوية طردية بين حجم مكتب المراجعة وممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بينما أشارت نتائج دراسة (Srivastava (2019 والتي أجريت خلال الفترة من ١٩٥٠- ٢٠١٤ إلي وجود علاقة معنوية عكسية بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح باستخدام أنشطة تكاليف الإنتاج والمصروفات الإختيارية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وعلي خلاف النتائج السابقة أشارت نتائج دراسة (Zang (2012 والتي أجريت خلال الفترة من ١٩٩٠- ٢٠١١ إلي عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح باستخدام المصروفات الإختيارية وباستخدام تكاليف الإنتاج غير العادية. وفي نفس السياق أشارت نتائج دراسة (Mellado-Cid et al.(2017 والتي أجريت علي عينة مكونة من ١٥٧٨ شركة خلال الفترة من ١٩٨٠- ٢٠١٢ إلي عدم وجود علاقة معنوية بين حجم مكتب المراجعة وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

#### ٢-٨ طبيعة العلاقة بين الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية وممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

ألزم القرار رقم ٥٠٣ لعام ١٩٩٧ الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بتبني معايير المحاسبة الدولية (IAS) وعلي الرغم من أهمية هذه الخطوة إلا أنه كانت المعايير المحاسبية المصرية ماهي إلا ترجمة لمعايير المحاسبة الدولية مع إجراء بعض التعديلات عليها بما يتناسب مع طبيعة العمل المحاسبي في البيئة المصرية مع النص علي الإلتزام بالمعايير الدولية فيما لم يرد به نص في المعايير المصرية، ومع صدور معايير التقارير المالية الدولية في بداية العام ٢٠٠٢ صدر قرار وزير الإستثمار رقم ٢٤٣ لعام ٢٠٠٦ بتفعيل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في مصر، وفي عام ٢٠١٥ صدر قرار وزير الإستثمار بإجراء تعديلات كبيرة في معايير المحاسبة المصرية لتتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية مع إلغاء العمل بالمعايير التي صدرت في ٢٠٠٦ وإحلالها بالمعايير الجديدة وعددها ٣٩ معياراً علي أن يبدأ العمل بها من يناير ٢٠١٦ علي أن تشمل معايير جديدة مثل المعيار رقم ٤٠ الخاص بالأدوات المالية وكذلك المعيار رقم ٤٢ القوائم المالية المجمعة وأيضاً المعيار رقم ٤٣ المتعلق بالترتيبات المشتركة، والمعيار رقم ٤٥ المتعلق بالقيمة العادلة.

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة طبيعة العلاقة بين إلتزام الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية ومدى قيامها بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، إلا أنه لوحظ وجود

إختلاف بين نتائج هذه الدراسات حول طبيعة هذه العلاقة، حيث أشارت نتائج دراسة ( Lyu et al. 2014) والتي تم تطبيقها علي عدد ٩٨١٥ شركة صينية خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١١ من خلال تقسيم هذه الفترة إلي مجموعتين الأولى فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية من ٢٠٠٢ - ٢٠٠٦ والثانية فترة ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية من ٢٠٠٧ - ٢٠١١ إلي أن أكثر ممارسات إدارة الأرباح في الشركات الصينية كانت في نموذج تكاليف الإنتاج غير العادية كما أشارت أيضاً إلي قيام الشركات بممارسة إدارة الأرباح عبر العمليات التشغيلية بشكل كبير بعد تطبيق الشركات لمعايير التقارير المالية الدولية وأن هذه العلاقة ترجع في المقام الأول لممارسات إدارة الأرباح باستخدام التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية غير العادية.

كما كشفت نتائج دراسة (Ho et al. 2015) والتي أجريت علي ٤٥٥٠ شركة صينية خلال الفترة من ٢٠٠٢ - ٢٠١١ إلي إرتفاع ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١١ وهي فترة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وخاصة في الشركات الصناعية عنها في الشركات غير الصناعية، وفي نفس السياق أشارت نتائج دراسة (Lippens 2015) والتي أجريت علي ثلاثة قطاعات رئيسة وهي القطاع الصناعي، تجارة التجزئة والخدمات غير المالية في كل من بلجيكا والدنمارك وفنلندا وإيطاليا وهولندا والسويد وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٦ من خلال اعتبار الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤ هي فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وعامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ فترة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية إلي زيادة ممارسات إدارة الأرباح باستخدام أنشطة تكاليف الإنتاج غير العادية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية غير العادية بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

كما أشارت نتائج دراسة (Capkun et al. 2016) والتي أجريت علي ٣٨٥٣ شركة من ٢٩ دولة خلال الفترة من ١٩٩٤ - ٢٠٠٩ مقسمة إلي ثلاثة تصنيفات الأولى دول قامت بالتطبيق المبكر للمعايير خلال الفترة من ١٩٩٤ - ٢٠٠٤، والثانية دول قامت بالتطبيق المتأخر للمعايير خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩، والثالثة دول قامت بالتطبيق الإلزامي للمعايير خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩ وأظهرت النتائج زيادة في ممارسات إدارة الأرباح من خلال أنشطة تمهيد الدخل في فترة ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في عام ٢٠٠٥ وأرجعت ذلك إلي المرونة الكبيرة التي أتاحتها تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في فترة تطبيقها الإختيارية. كما أشارت نتائج دراسة (Purwanti 2016) والتي أجريت علي عينة مكونة من كل الشركات الصناعية المسجلة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة من عام ٢٠١٠ - ٢٠١٤ عن طريق تقسيمها إلي



فترتين فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ٢٠١٠-٢٠١٢، وفترة ما بعد تطبيق المعايير ٢٠١٣-٢٠١٤، إلي أنه بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية زادت ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الخاصة بتكاليف الإنتاج والمصروفات الإختيارية، بينما إنخفضت ممارسات إدارة الأرباح من خلال أنشطة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية عن ذات الفترة.

كما أشارت دراسة (2016) Sellami والتي أجريت علي عدد ١٢٤ شركة فرنسية خلال الفترة من ١٩٩٩ - ٢٠١١، وذلك من خلال تقسيمها إلي فترتين فترة ما قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ١٩٩٩-٢٠٠٤، وفترة ما بعد تطبيق المعايير ٢٠٠٦-٢٠١١، إلي قيام الشركات الفرنسية بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في فترة ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية عن فترة ما قبل تطبيق المعايير. وفي نفس السياق أشارت دراسة (2017) Elkalla والتي أجريت علي عينة من ٨٠٢ شركة غير مالية مقيدة ببورصة البحرين ومصر والأردن والكويت والمغرب وعمان وقطر والسعودية وتونس والإمارات خلال الفترة من ١٩٩٦ - ٢٠١٤ إلي وجود علاقة معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وزيادة ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في هذه الدول، وكشفت نتائج دراسة (2017) Wijanatro والتي أجريت علي عينة من الشركات الصناعية الإندونيسية خلال الفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١٤ عن إنتشار ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات الإندونيسية خلال فترة ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. وعلي الجانب الآخر فقد أشارت نتائج دراسة (2014) Doukakis خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ والتي أجريت علي ٢٢ دولة أوروبية إلي عدم وجود تأثير معنوي للتطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية علي أي من ممارسات إدارة الأرباح بالإستحقاقات أو بالأنشطة الحقيقية.

وإنفتحت نتائج هذه الدراسات مع دراسة (2018) Junior et al. والتي تم تطبيقها علي عينة مكونة من ٢٥٤٨ شركة من ١٣ دولة ناشئة خلال الفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠١٦ حيث أشارت نتائج الدراسة إلي إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية للشركات عينة الدراسة في فترة ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، كما أشارت نتائج دراسة ( Feliana and Bagus 2020) والتي أجريت علي ٨٥ شركة صناعية مقيدة في البورصة الإندونيسية خلال الفترة من ٢٠١٢ - ٢٠١٧ إلي إنخفاض ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الإنتاج غير العادية والتدفقات النقدية التشغيلية بدءاً من ٢٠١٥ فترة ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

وعلى عكس النتائج السابقة أشارت دراسة (Sutrisno and Djashan (2017) والتي أجريت على عينة مكونة من ٤٥ شركة صناعية إندونيسية خلال الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠١٥ إلى عدم وجود تأثير لتطبيق معايير التقارير المالية بداية من ٢٠١٢ على ممارسة الشركات الإندونيسية لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية المتمثلة في تكاليف الإنتاج غير العادية والتكاليف الإختيارية غير العادية والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، وإتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (Wisnu (2019) والتي أجريت على كل الشركات المقيدة في البورصة الإندونيسية بعدد مشاهدات ٥٥١ مشاهدة في فترة ما قبل تطبيق المعايير ، وعدد ١١٠١ مشاهدة بعد تطبيق المعايير ، وتم إستخدام مقياس التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل لقياس إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وأظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير معنوي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية خلال الثلاث سنوات الأخيرة على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

يتضح مما سبق وجود إختلاف بين نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية وممارسة الشركات لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وقد يرجع ذلك إلى إختلاف البيئة التطبيقية، وطبيعة الصناعة، والفترة الزمنية، ومؤشرات سوق الأوراق المالية، مما يتطلب ضرورة تحديد أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في البيئة المصرية والتي قد تختلف عن البيئة الأجنبية.

#### ٣-٨ تقييم الجهود البحثية السابقة:

يمكن عرض أهم الدلالات المستخلصة من الجهود البحثية السابقة بغرض تحديد الفجوة البحثية للدراسة الحالية على النحو التالي:

- يوجد تباين في نتائج الدراسات السابقة بشأن مدى تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية حيث يمكن تبويب نتائج الجهود البحثية في ثلاثة اتجاهات حيث يشير الإتجاه الأول إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية من شأنه زيادة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية منها (Lyu et al. 2014)، بينما يرى الإتجاه الثاني أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية من شأنه تخفيض ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية منها (Lippens, 2015)، في حين يرى الإتجاه الثالث عدم وجود تأثير لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية (Wisnu, 2019)، وقد مثل هذا التباين الملحوظ في نتائج الدراسات السابقة

أحد الدوافع القوية لإجراء الدراسة الحالية لاستجلاء مدى تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية ببيئة الأعمال المصرية خاصة الشركات المقيدة بقطاع الموارد الأساسية.

- يوجد تباين في نتائج الدراسات السابقة بشأن تأثير حجم المنشأة على نطاق ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية حيث جاءت النتائج في اتجاهين معاكسين حيث يشير الاتجاه الأول لوجود أثر طردى (Gunny,2010) بينما يشير الاتجاه الثانى إلى وجود أثر عكسى على ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، ويمثل هذا التباين أحد الدوافع لاجراء الدراسة الحالية.
- يوجد عدم توافق بين الباحثين للآن بشأن مدى تأثير التحول لمعايير التقارير المالية الدولية على إدارة الأرباح بصفة عامة فهناك من يؤكد على وجود علاقة ذات دلالة بين تطبيق معايير التقارير المالية وإدارة الأرباح (Chua et al.,2012)، وهناك من يتحفظ على ذلك نظرا لغياب الأدلة التطبيقية على هذه العلاقة (Goodwin et al.,2008;Jeajean and Stolowy,2008). وما زال الجدل قائماً في الدراسات السابقة وهو ما يمثل أحد دوافع القيام بدراسة هذه العلاقة في بيئة الأعمال المصرية لتوفير المزيد من الأدلة التطبيقية التي يمكن الإسترشاد بها سواء في تحليل اداء الشركات أو إصدار تشريعات أو تحديث المعايير المحاسبية.
- أوضحت الجهود البحثية السابقة أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يدعم جودة التقارير المالية نظراً لتحسين القابلية للمقارنة من ناحية و زيادة ملاءمة القيمة من ناحية أخرى.
- يؤدي تطبيق معايير التقارير المالية الدولية إلى تخفيض قيمة الأصول غير الملموسة خاصة الشهرة حيث يتم التحول في معالجتها من استهلاك الشهرة بطريقة القسط الثابت إلى إضمحلال الشهرة والإعتراف بالخسائر في قائمة الدخل.
- أظهرت الجهود البحثية السابقة أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يساعد في تخفيض درجة التحفظ المحاسبى لدى الشركات.
- يساعد الإلتزام بمعايير التقارير المالية الدولية في تحسين الأرباح وحقوق الملكية بينما يؤثر سلباً على مؤشرات السيولة.
- يوجد تضارب في نتائج الدراسة السابقة بشأن مدى تأثير التحول لمعايير التقارير المالية الدولية على إدارة الأرباح حيث استهدفت بعض الدراسات إختبار الأثر على إدارة الأرباح قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بالإضافة لندرة هذه النوعية من الدراسات في

- البيئة المصرية وهو ما يمثل أحد الدوافع لتغطية هذا الفجوة البحثية بغرض توفير المزيد من الأدلة التطبيقية من واقع الشركات المصرية المقيدة في البورصة المصرية.
- توجد علاقة ذات دلالة بين إدارة الأرباح بالإستحقاقات أو الأنشطة الحقيقية وتكلفة رأس المال بالشركات.
  - يوجد اختلاف بين الباحثين بشأن نطاق إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية في الشركات العائلية.

بناءً على ما سبق من دلالات فإن الدراسة الحالية تسعى لتغطية الفجوة البحثية الخاصة بمدى إستجابة ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في ضوء متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS في بيئة الأعمال المصرية بالإضافة إلى بناء مؤشر تجميعي لممارسات إدارة الأرباح على مستوى كل شركة من الشركات محل الدراسة.

## ٩. نتائج الدراسة

### ٩-١ الإحصاءات الوصفية لمقاييس إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

إعتمدت الدراسة علي خمسة مقاييس لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية تعبر عن تكاليف الإنتاج غير العادية والمصروفات الإختيارية غير العادية والتدفقات النقدية التشغيلية غير العادية والتدفقات النقدية الإستثمارية غير العادية والتدفقات النقدية التمويلية غير العادية، بالإضافة إلي مقياس تجميعي لكافة الأنشطة الحقيقية التي يمكن من خلالها إدارة الأرباح علي مستوي الشركة ككل. ولقد إعتمدت الدراسة علي البواقي غير العادية Abnormal Residuals لنماذج الإنحدار لكل من تكاليف الإنتاج والمصروفات الإختيارية والتدفقات النقدية بأنواعها الثلاثة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية بينما إعتمد النموذج التجميعي المقترح علي تجميع البواقي غير العادية للنماذج الخمسة وذلك لقياس إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية علي مستوي الشركة. ولقد تضمنت الدراسة نوعين من المتغيرات هما المتغيرات المتصلة والمتغيرات المنفصلة، ويوضح الجدول رقم (١) أهم الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

جدول رقم (١): نتائج الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة						
المتغير	المتوسط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الإحراف المعياري	الإنشاء	التفرطح
أولاً: المتغيرات المتصلة:						
تكاليف الإنتاج غير العادية	٠.٠٠٢	٠.٦٨٢-	٠.١٦٠	٠.١٣٧	٢.٠٤٧	٣.٥١١
المصروفات الإختيارية غير العادية	٠.٠٠٩	٠.٢٥١-	٠.٩٢١	٠.٠٧٩	٢.٣٩١	٦.٤١٦
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية غير العادية	٠.٠٠٤	٠.٧٢٨-	٠.٦٥٣	٠.١٣٢	١.٠٧٥-	٢.٧٢١
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية غير العادية	٠.٠٠٧-	٠.٩٦٥-	٠.٨٧٥	٠.١٣٢	٠.٥٧٩-	٧.٧٧٧
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية غير العادية	٠.٠٠٦-	٠.٧٩٢-	١.٧٨٠	٠.١٣٥	٧.٦٩١	٣.٦٣٥
النموذج التجميحي لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية	٠.٠٠٠	٠.١٧٢-	١.١٧٠	٠.١١٠	٧.٤٠١	١١.١
حجم الشركة	١٤.٨٣٣	١٠.٩١١	١٨.٧٨١	٦.٦٦١	٢.٤٠٦	١.٥١٥-
معدل العائد على الأصول	٨٧.٠٠	٠.٠٠٠	٣.٤٠	١.١١٠	٦.٥٠١	٧.٨٦٠
الرافعة المالية	٣.٤٤٤	٠.٠٠٤	٨.٥٠١	٣.٨٤٠	٠.١٥٠-	١.٨٨٠
معدل النمو	١.٧١١	٠.٠٠٠	٧.٥٠١	١.٣١٠	٠.٦٧١	٣.٤٤٩
عمر الشركة	٣.٤٢٩	٢.١٣٩	٤.٤٤٠	٠.٥٧٥	١.٥٢١	١.٠٧٠-
ثانياً: المتغيرات المنفصلة:						
المتغيرات	المشاهدات المحققة (١)			المشاهدات غير المحققة (٠)		
	التكرار	النسبة		التكرار	النسبة	
الخصائر	١٥	%٣١.٣		٣٣	%٦٨.٨	
حجم مكتب المراجعة	١٨	%٣٧.٥		٣٠	%٦٢.٥	
تطبيق معايير التقارير المالية الدولية	٢٤	%٥٠		٢٤	%٥٠	

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

باستقراء بيانات الجدول رقم (١) تبين أن متوسط القيم غير العادية لتكاليف الإنتاج للشركات قد بلغ ٠.٠٠٢ بحد أدنى وحد أعلى (-٠.٨٦١، ٠.٦٨٢) علي الترتيب، ولقد جاء المتوسط منخفضاً مقارنة مع نتائج الدراسات السابقة التي تراوحت قيمة المتوسط فيها ما بين ٠.١١٢ و ٠.٥٧٠ (Sellami,2016;Lyu et al.,2014; Feliana and Bagus,2020;Kim and Sohn,2013) ،ومن ناحية أخرى تبين أن متوسط تكاليف الإنتاج غير العادية قد جاء متقارباً مع نتائج بعض الدراسات السابقة الأخرى حيث تراوحت قيمة المتوسط في هذه الدراسات ما بين ٠.٠٠٢ و ٠.٠٠٨ (Braam et al.,2015; Doukakis, 2014; Paredes and Wheathly, 2017; Razzaque et al., 2016; Mellado-Cid et al.,2017).

كما كشفت النتائج الواردة في الجدول رقم (١) أن متوسط القيم غير العادية للمصروفات الإختيارية للشركات محل الدراسة قد بلغ ٠.٠٠٩ وهو قيمة منخفضة للغاية بحد أدنى وحد أعلى (-٠.٩٢١، ٠.٢٥١) علي الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة تبين أن هذا المتوسط قد جاء منخفضاً مقارنةً بالدراسات السابقة التي تراوحت قيمة المتوسط فيها ما بين ٠.١٤١ و ٠.٠١٥ (Braam et al.,2015; Kim and Sohn, 2013; Lyu et al., 2013) ، كما لوحظ أن قيمة المتوسط جاءت متقاربة نسبياً مع نتائج بعض الدراسات الأخرى التي تراوح قيمة المتوسط فيها ما بين ٠.٠٠٣ و ٠.٠١٧ (Sellami, 2016; Razzaque et al., 2016; Paredes and Wheathly, 2017; Doukakis, 2014).

كما تبين من الجدول رقم (١) أن متوسط القيم غير العادية للتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية قد بلغ -٠.٠٠٤ بحد أدنى وحد أعلى (-٠.٦٥٣، ٠.٧٢٨) علي الترتيب، ولقد جاء هذا المتوسط منخفضاً للغاية مقارنة مع بعض الدراسات السابقة التي تراوح المتوسط بها ما بين ٠.٠٣٥ و ٠.٢٠٩ (Braam et al.,2015; Kim and Sohn, 2013; Lyu et al., 2013; Capkun et al.,2016) ، كما لوحظ وجود تقارب بين متوسط الدراسة الحالية ومتوسط بعض الدراسات السابقة والذي تراوح بين ٠.٠٠١ و ٠.٠٥٣ (Sellami, 2016; Paredes and Wheathly, 2017; Doukakis, 2014).

كما تبين من الجدول رقم (١) أن متوسط القيم غير العادية للنموذج التجميعي المقترح لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية للشركات قد بلغ ٠.٠٠٢ بحد أدنى وحد أعلى (-٠.٨٦١، ٠.٦٨٢) بالترتيب، ويلاحظ أن المتوسط الحسابي قد جاء منخفضاً عن المتوسط المفصح عنه في بعض الدراسات السابقة والذي تراوح ما بين ٠.٠١٣ و ٠.١١٣ (Ho et al.,2015; Sellami, 2016).

تقارب بين متوسط الدراسة الحالية والمتوسط الوارد ببعض الدراسات الأخرى والذي تراوح بها ما بين ٠.٠٠٠ و ٠.٠٠٧ (Paredes and Doukakis,2014; Ghaleb et al.,2020; Wheathly, 2017)

كما أوضح الجدول رقم (١) أن متوسط حجم الشركات محل الدراسة قد بلغ ١٤.٧٣ بحد أدنى وحد أعلى (١٠.٩٦،١٧.٧٣) بالترتيب، ويعتبر هذا المتوسط مرتفع نسبياً مقارنة بالمتوسط المشار إليه في بعض الدراسات السابقة والذي يتراوح بها ما بين ٥.٢٠ و ٧.٣٠، حيث لوحظ ارتفاع هذا المتوسط عن بعض الدراسات السابقة (Sohn, 2013; Huang and Sun,2017; Doukakis,2014 ; Sellami, 2016; Kim and )، كما يلاحظ وجود تقارب إلى حد ما في قيمة المتوسط مع بعض الدراسات السابقة الأخرى والتي تراوحت قيمة المتوسط بها ما بين ١٩.٦٢ و ٢١.١٣ (Ghaleb et al.,2020; Razzaque et al., 2016; Wijanarto, 2017).

كما أظهرت النتائج بالجدول رقم (١) انخفاض متوسط معدل العائد علي الأصول للشركات محل الدراسة والذي بلغ ٠.٠٨٧ بحد أدنى وحد أعلى (٠.٠٠٠، ٠.٣٤١) علي الترتيب، ويعتبر هذا المتوسط منخفض مقارنة بمتوسط العائد في بعض الدراسات السابقة والتي يتراوح فيها متوسط العائد ما بين ٠.١٢٤ و ٦.٥٩٧ (Braam et al.,2015; Wijanarto, 2017 Feliana and )، كما تبين أن متوسط العائد علي الأصول يقترب مع المتوسط السائد في بعض الدراسات الأخرى والذي يتراوح ما بين ٠.٠٣١ و ٠.٠٩٣ (Ghaleb et al.,2020; Razzaque et al., 2016; Doukakis,2014).

كما أوضحت النتائج الواردة بالجدول (١) أن متوسط الرافعة المالية بالشركات محل الدراسة قد بلغ ٠.٤٩٤ بحد أدنى وحد أعلى (٠.٠٠٤، ١.٠٢٧) علي الترتيب، وبمقارنة هذا المتوسط مع الدراسات السابقة لوحظ ارتفاع هذا المتوسط عن بعض الدراسات السابقة والتي تراوح المتوسط بها ما بين ٠.١٥٢ و ٠.٢٣٢ (Ghaleb et al.,2020 ; Ho et al.,2015; Sellami, 2016)، كما أشارت النتائج الواردة بالجدول (١) أن متوسط معدل النمو للشركات محل الدراسة حيث بلغ ٠.١٨٢ بحد أدنى وحد أعلى (٠.٠٠٠، ١.٠٣٨) علي الترتيب، ويعتبر هذا المتوسط مرتفعاً مقارنة بالمتوسط في بعض الدراسات السابقة والذي تراوح ما بين ٠.٠٨٣ و ٠.٠٩٧ (Wijanarto, 2017) (Doukakis,2014)؛ إلا أن متوسط معدل النمو بالدراسة الحالية قد جاء متقارباً مع المتوسط

## نحو نموذج تجميعي مقترح للتنبؤ بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في ضوء متطلبات تطبيق معايير

الحسابي لمعدل النموبعض الدراسات الأخرى والذي تراوح بين ٠.١٥٨ و ٠.٤٠٨، Sellami, (2016 ; Razzaque et al., 2016; Huang and Sun, 2017).

كما أشارت النتائج الواردة بالجدول رقم (١) أن المتوسط الحسابي لمتغير عمر الشركة للشركات محل الدراسة قد بلغ ٣.٤٢٩ بحد أدنى وحد أعلى (٢.٦٣٩، ٤.٤٨٨) علي الترتيب، ويعتبر هذا المتوسط منخفضا مقارنة مع المتوسط ببعض الدراسات السابقة والذي يتراوح ما بين ١٥.٣٩ و ٢٧.٩٠ (Wijanarto, 2017 Feliana and Bagus, 2020)، ومع ذلك تبين أن متوسط عمر الشركات محل الدراسة الحالية يتقارب مع المتوسط المفصح عنه في بعض الدراسات السابقة الأخرى والذي تراوح ما بين ٢.٥١ و ٥.٩٨ مما يعني التقارب من حيث الخبرة Ghaleb et (al.,2020; Doukakis,2014 ; Kim and Sohn, 2013).

### ٢-٩ نتائج تحليل الانحدار للبواقي غير العادية لنماذج إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

يوضح الجدول رقم (٢) نتائج تحليل الانحدار الخاصة بالنماذج الخمسة لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بالإضافة إلي النموذج التجميعي المقترح للتنبؤ بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي مستوي الشركة ككل وذلك علي النحو التالي:

جدول رقم (٢): نتائج تحليل الانحدار						
البيان	نموذج تكاليف الإنتاج غير العادية	نموذج المصروفات الإختيارية غير العادية	نموذج التدفقات التشغيلية غير العادية	نموذج التدفقات الإستثمارية غير العادية	نموذج التدفقات التمويلية غير العادية	النموذج التجميعي لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية
	(أ)	(ب)	(ج)	(د)	(هـ)	(و)
ثابت	٤٤٩٥٧٦٥٦,٣٢	**٠,٥٣٢	٠,٢٦٨	٠,٢٩٤	٠,٠٢٩	٤٤٩٥٧٦٦٩,٤
حجم المنشأة	**٢٥٧٩١٤٦,٤٢	**٠,٠٢٩	٠,٠٠٥	٠,٠١٤	٠,٠٠٣	**٢٥٧٩١٤٥,٦
العقد علي الأصول	**٥٤٥٤٨٩٩٥,٣٣	**٠,٢٩٦	**١,٠٢٧	٠,٣١	**٠,٨٧٤	**٥٤٥٤٨٩٩٤,٥
الرافعة المالية	**١٨٤٥٨٥٤٦,٦٥	**٠,١٦٥	٠,١٢٦	٠,٠٦٨	٠,١٠٧	**١٨٤٥٨٥٤٣,٢
معدل النمو	٢٢٢٢٥٨٣,٢٢	٠,٠١٢	٠,٠٤١	٠,٠٠١	٠,٠٢١	٢٢٢٢٥٨١,٦
الخصائر	٢٣٠٥٨٧,٥٩	**٠,٠١٧	٠,٧١	٠,٠٣٠	٠,٠٥٤	٢٣٠٥٨٦,٦
عمر المنشأة	**١٣٤٥٧١٨٦,٦٩	**٠,٠٤٢	٠,٠٤٧	٠,٠٢٩	٠,٠١١	**١٣٤٥٧١٨٧,٠
حجم مكتب المراجعة	**١٦٤٠١٩٢٩,٧٥	**٠,٠٥٥	٠,٠٧٢	٠,٠٤٢	٠,٠٠٥	**١٦٤٠١٩٣١,٢
معامل التحديد المعجل (Adj.R <sup>2</sup> )	٠,٦٩٩	٠,٧٦١	٠,٥٢٤	٠,٠١٢	٠,٤٣٦	٠,٦٩٩
F- test	١٦,٥٥٨	٢٢,٤٣٤	٨,٣٧٩	٠,٩٢٣	٦,١٩٧	١٦,٥٥٨
مغوية النموذج (Sig)	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٤٩٩	٠,٠٠٠	٠,٠٠٠

\*\* مغوي عند مستوي مغوية ١%

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي



أشارت نتائج الجدول رقم (٢) بصفة عامة إلى النماذج المختصة بالتنبؤ بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية المختلفة سواء ما يتعلق منها بتكاليف الإنتاج غير العادية أو المصروفات الإختيارية غير العادية أو التدفقات النقدية غير العادية بأنواعها المختلفة سواء كانت تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية، بالإضافة إلى النموذج التجميعي لإدارة الأرباح والذي يختص بالتعرف علي إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي مستوي الشركة ككل، حيث تعتمد هذه النماذج على مجموعة من المتغيرات المستقلة أهمها حجم المنشأة والعائد علي الأصول والرافعة المالية ومعدل النمو والخسائر وعمر الشركة وحجم مكتب المراجعة، ويمكن توضيح ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية تفصيلاً كما يلي:

أكدت نتائج تحليل الانحدار الواردة في العمود ( ٢ / أ ) على معنوية نموذج تكاليف الإنتاج غير العادية حيث بلغت قيمة المعنوية الكلية في النموذج ٠.٠٠٠٠ وهي قيمة أقل من ٥% مما يعني أن شركات قطاع الموارد الأساسية المقيدة في البورصة تنتهج سياسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في زيادة الإنتاج بغرض الحد والتلاعب في تكلفة الوحدة المنتجة وترحيل التكاليف الثابتة علي المخزون غير المباع لدي الشركة، ومن ثمّ تعظيم هامش الربح، ويمثل هذا المدخل أحد مظاهر ممارسات إدارة الأرباح من خلال نشاط حقيقي هونشاط الإنتاج ( Kim and Sohn,2013; Enomoto et al.,2015).

كما أظهرت النتائج أن قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت ٠.٦٩٩ مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج بلغت ٦٩.٩% بمعنى أن المتغيرات المستقلة لها القدرة علي تفسير التغيرات في تكاليف الإنتاج غير العادية معبراً عنها بقيمة بواقى النموذج بذات النسبة المشار إليها، كما أظهرت النتائج أن المتغيرات الخاصة بحجم المنشأة والعائد علي الأصول والرافعة المالية وعمر المنشأة وحجم مكتب المراجعة من المتغيرات الهامة وعالية المعنوية في تقدير التغيرات في ممارسة إدارة الأرباح من خلال تكاليف الإنتاج غير العادية، كما يلاحظ أن حجم المنشأة له تأثير إيجابي عالي المعنوية علي سياسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في تكاليف الإنتاج وهذه النتيجة تتفق مع ما خلصت إليه دراسة (Zhu et al.,2015)، إلا أنها تختلف في إتجاه الأثر مع ما كشفت عنه دراسة (Roychowdhury,2006).

كما أشارت النتائج إلى أن معدل العائد علي الأصول له تأثير سلبي وعالي المعنوية علي إدارة الأرباح من خلال المبالغة في نشاط الإنتاج ومن ثمّ التلاعب في تكاليف الإنتاج، مما يعني أن الشركات المقيدة في قطاع الموارد الأساسية تلجأ إلي تكثيف ممارسة إدارة الأرباح من خلال

المبالغة في الإنتاج بغرض تحسين أو تحقيق العائد المستهدف علي الأصول، حيث توجد علاقة عكسية فكلما كان العائد على الأصول منخفضاً كلما انخرطت إدارة الشركة في ممارسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في نشاط الإنتاج بغرض التلاعب في تكاليف الإنتاج ومن ثم الأرباح وهذه النتيجة تتوافق مع ما خلصت إليه دراسة (Gao et al.,2017).

وفي نفس السياق تبين من النتائج الواردة في الجدول (أ/٢) أن الرافعة المالية ذات أثر سلبي عالي المعنوية علي ممارسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في الإنتاج مما يعني أن إدارات الشركات بقطاع الموارد الأساسية تتفادي إدارة الأرباح من خلال المبالغة في الإنتاج في حالة زيادة أعباء الدين والعكس نظراً لتعرض الشركات المقترضة للفحص المستمر من الجهات المانحة وهذه النتيجة متوافقة مع نتائج دراسة (Yu,2008) إلا أنها تتعارض مع ما خلص إليه البعض (Wijanarto,2017;Razzaque et al.,2016) وقد يرجع هذا الاختلاف في النتائج إلي اختلاف طبيعة ونطاق الشركات محل الدراسة.

كما أشارت النتائج إلي أن كلاً من عمر المنشأة وحجم مكتب المراجعة بشركات قطاع الموارد الأساسية له تأثير سلبي وعالي المعنوية علي ممارسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في الإنتاج مما يعني أنه كلما زادت خبرة الشركة في الصناعة التي تنتمي إليها وكلما زاد تخصص مكتب المراجعة كلما أدى ذلك إلي إنحسار نطاق ممارسة إدارة الأرباح عبر المبالغة في تكاليف الإنتاج أو ما يعرف بالتكاليف غير العادية للإنتاج نظراً لأن الشركات ذات العمر الكبير تتسم باستقرار نظم الإنتاج والرقابة على المخزون مما يحد من التلاعب بالأرباح من خلال المبالغة في نشاط الإنتاج وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة في هذا المجال (Ding et al.,2018; Razzaque et al., 2016; Srivastava, 2019). إلا أن النتائج الخاصة بكل من معدل النمو وخسائر السنة السابقة أظهرت عدم وجود تأثير معنوي لهما علي ممارسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في تكاليف الإنتاج وهذه النتيجة متوافقة مع ما نتج عن بعض الدراسات السابقة (Gao et al.,2017; Piosik and Gene,2019; Sanjaya and Saragih,2010; Al-Amri et al.,2017)، وبناءً على تحليل النتائج السابقة ذات الصلة بنموذج تكاليف الإنتاج غير العادية يتم رفض فرض عدم الأول للدراسة الحالية القائل " لا تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في تكاليف الإنتاج كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة"، ومن ثم قبول الفرض البديل.

كما أشارت نتائج تحليل الانحدار الواردة في العمود (ب/٢) إلى معنوية نموذج المصروفات الإختيارية غير العادية حيث بلغت قيمة المعنوية في النموذج ٠.٠٠٠ وهي قيمة أقل من ٥% مما يعني أن شركات قطاع الموارد الأساسية المقيدة في البورصة تنتهج سياسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب أو إدارة المصروفات الإختيارية المتمثلة في مصروفات البيع والتوزيع ومصروفات البحوث والتطوير والمصروفات العمومية والإدارية بغرض تحقيق أو تخطي مستويات الأرباح المستهدفة (Cohen and Zarowin,2010 ; ) To Meet or Beat Earnings Levels (Paredes and Wheatley,2017)، كما يُلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت ٠.٧٦١ مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج بلغت ٧٦.١% مما يدل على أن المتغيرات المستقلة لها القدرة على تفسير التغيرات في المصروفات الإختيارية غير العادية معبراً عنها بقيمة بواقي النموذج.

كما أظهرت النتائج الواردة في العمود (ب/٢) أنّ كلاً من حجم المنشأة وعمر المنشأة له تأثير سلبي وعالي المعنوية في تقدير التغيرات في ممارسة إدارة الأرباح من خلال المصروفات الإختيارية غير العادية، مما يعني أنه كلما زاد حجم المنشأة وخبرتها في الصناعة التي تنتمي إليها كلما تجنبت إدارة الشركة التلاعب في الأرباح عبر المصروفات الإختيارية خاصة مصروفات البيع والتوزيع ومصروفات البحوث والتطوير نظراً لإستقرار أسس الإعتراف والقياس بمثل هذه المصروفات وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من (Gunny,2010 ;Ding ; Baik et al.,2019 ; Khuong et al.,2018)، إلا أنّ هذه النتيجة تختلف مع ما خلصت إليه دراسات أخرى أهمها (Khuong et al.,2016 ; Swai and Mbogela,2010 ; Sanjaya and Saragih,2010 ; al.,2020). كما يُلاحظ من نتائج نموذج المصروفات الإختيارية غير العادية في العمود (ب/٢) أنّ كلاً من معدل العائد على الأصول والرافعة المالية وخسائر السنة السابقة له تأثير إيجابي وعالي المعنوية على إدارة الأرباح من خلال المصروفات الإختيارية غير العادية مما يعني أن زيادة معدل العائد على الأصول تؤدي إلى زيادة ممارسات إدارة الأرباح من خلال التلاعب في المصروفات الإختيارية، وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع نتائج بعض الدراسات السابقة (Zang,2018; Zhu et al.,2015)، إلا أنها تتعارض مع ما خلصت إليه بعض الدراسات الأخرى (Khuong et al.,2017 ; Gao et al.,2020) بإعتبار أنّ الشركة التي تحقق مستويات مناسبة من العائد على الأصول ليست في حاجة إلى توسيع ممارسات إدارة الأرباح من خلال المصروفات الإختيارية، وقد يرجع التباين في النتائج بين الدراسات السابقة فيما يخص علاقة معدل العائد على الأصول على ممارسات إدارة الأرباح من خلال المصروفات الإختيارية إلى طريقة حساب العائد على الأصول حيث توجد نحو ١١ طريقة متعارف عليها في الفكر المحاسبي بشأن العائد على الأصول Jewell and Mankin .

(2012) وبناءً عليه يتم رفض فرض العدم الثاني للدراسة القائل " لا تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في المصروفات الإختيارية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة"، ومن ثم قبول الفرض البديل.

كذلك أوضحت النتائج الواردة في العمود (ج/٢) إلى معنوية نموذج التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية حيث بلغت قيمة المعنوية في النموذج ٠.٠٠٠٠ وهي قيمة أقل من ٥% مما يعني أن شركات قطاع الموارد الأساسية المقيدة في البورصة تمارس سياسة إدارة الأرباح من خلال المبيعات سواءً بمنح خصم علي المبيعات أو التوسع في البيع الآجل أو توسيع مهلة الإئتمان بغرض التلاعب أو إدارة قيمة المبيعات ومن ثم التدفقات النقدية الناتجة عنها (Capkun,2016)، كما يُلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت ٠.٥٢٤ مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج بلغت ٥٢.٤% مما يدل علي أن المتغيرات المستقلة لها القدرة علي تفسير التغيرات في التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية كما أظهرت النتائج أن العائد علي الأصول له تأثير إيجابي وعالي المعنوية في تقدير التغيرات في ممارسة إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية، وهذه النتيجة تتفق مع البعض (Abad et al.,2019 ; Srivastava,2016)، إلا أنها تختلف مع دراسات أخرى (Baik et al., 2019 ; Zang,2012). وبناءً عليه يتم رفض فرض العدم الثالث للدراسة القائل "لا تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في التدفقات النقدية التشغيلية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة"، ومن ثم قبول الفرض البديل.

كما أشارت النتائج الواردة في العمود (د/٢) إلى عدم معنوية نموذج التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة الإستثمارية ومن ثم قبول فرض العدم الرابع القائل " لا تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في التدفقات النقدية الإستثمارية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة"، ورفض الفرض البديل. أما النتائج الواردة في العمود (هـ/٢) فقد أكدت على معنوية نموذج التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التمويلية حيث بلغت قيمة المعنوية في النموذج ٠.٠٠٠٠ وهي قيمة أقل من ٥% مما يعني أن شركات قطاع الموارد الأساسية المقيدة في البورصة تمارس سياسة إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية التمويلية (Yuanhui et al.,2017)، كما يُلاحظ أن قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت ٠.٤٣٦ مما يعني أن القوة التفسيرية للنموذج بلغت ٤٣.٦% مما يدل علي أن المتغيرات المستقلة لها القدرة علي تفسير التغيرات في التدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التمويلية كما أظهرت النتائج أن العائد علي الأصول له تأثير سلبي وعالي المعنوية في تقدير التغيرات في ممارسة إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية

غير العادية من الأنشطة التمويلية، وبناءً عليه يتم رفض فرض العدم الخامس للدراسة القائل " لا تقوم إدارات الشركات في قطاع الموارد الأساسية بالتلاعب في التدفقات النقدية التمويلية كمدخل لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية للشركة "، ومن ثم قبول الفرض البديل.

كما كشفت النتائج الواردة في العمود (٢/ و) الخاصة بنتائج تحليل الإنحدار للنموذج التجميحي لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي مستوى الشركة ككل بما في ذلك تكاليف الإنتاج والمصروفات الإختيارية والتدفقات النقدية بأنواعها الثلاثة المختلفة إلي معنوية النموذج حيث بلغت قيمة المعنوية في النموذج ٠.٠٠٠ وهي قيمة أقل من ٥% مما يعني أن شركات قطاع الموارد الأساسية المقيدة في البورصة تمارس سياسة إدارة الأرباح من خلال عدة أنشطة في آن واحد حيث تقوم الشركات بممارسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب في الأنشطة الحقيقية في الشركة خاصة نشاط الإنتاج والذي يؤثر على تكاليف الإنتاج، ونشاط المبيعات والذي يؤثر على التدفقات النقدية التشغيلية ونشاط التمويل والذي يؤثر على التدفقات النقدية التمويلية بالإضافة إلى المصروفات الإختيارية (Wijanatro,2017; Doukakis,2014) حيث يوجد توافق في نتائج النماذج الفرعية السابقة مع النموذج التجميحي المقترح حيث أظهرت النتائج معنوية هذه النماذج مع تفاوت القوة التفسيرية بها، كما أظهرت النتائج توافقاً كبيراً في نتائج نموذج تكاليف الإنتاج غير العادية مع نتائج النموذج التجميحي المقترح خاصة في القوة التفسيرية نظراً للوزن النسبي الكبير لتكاليف الإنتاج غير العادية في النموذج المقترح.

كما يُلاحظ أنّ قيمة معامل التحديد المعدل قد بلغت ٠.٦٩٩ مما يعني أنّ القوة التفسيرية للنموذج بلغت ٦٩.٩% مما يدل علي أن المتغيرات المستقلة لها القدرة علي تفسير التغيرات في الأنشطة الحقيقية التجميحية المسؤولة عن ادارة الأرباح بالشركة. كما أشارت نتائج النموذج التجميحي لإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية إلى أن حجم المنشأة له تأثير إيجابي وعالي المعنوية في تقدير التغيرات في ممارسة إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية، وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع (Lyu,2014; Sellami,2016)، إلا أنها اختلفت مع (Razzaque et al.,2016 ; Ho,2015). كما أظهرت نتائج النموذج التجميحي أنّ كلاً من العائد علي الأصول والرافعة المالية وعمر المنشأة وحجم مكتب المراجعة له تأثير سلبي وعالي المعنوية في تقدير التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي مستوى الشركة، وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع ما كشفت عنه بعض الدراسات السابقة ( Abad et al.,2016 ; Swai and Mbogela,2016; Ding et al.,2018)، إلا أن هذه النتيجة قد اختلفت مع (Razzaque et al.,2016 ; Khuong et al.,2020)، وبناءً عليه يتم رفض فرض العدم السادس للدراسة القائل " لا تقوم إدارات الشركات

في قطاع الموارد الأساسية بإدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية بشكل تجميعي علي مستوي الشركة"، ومن ثم قبول الفرض البديل. وتجدر الإشارة إلي وجود ثمة تشابه كبير في معالم نموذج تكاليف الإنتاج غير العادية الوارد في العمود (١/ أ) ومعالم النموذج التجميعي لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية الواردة بالعمود (٢/ و)، وذلك يرجع إلي أن تكاليف الإنتاج غير العادية تمثل الوزن النسبي الأكبر في النموذج التجميعي لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

### ٩-٣ نتائج تقييم مدى الإلتزام بتطبيق IFRS علي ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

إعتمدت الدراسة علي تقييم مدى إلتزام الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS علي ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية من خلال تقسيم فترة الدراسة إلي قسمين حيث يمثل القسم الأول فترة ما قبل الإلتزام بمتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وهي السنوات (٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥)، بينما يمثل القسم الثاني فترة ما بعد الإلتزام بمتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وتشمل السنوات (٢٠١٦، ٢٠١٧، ٢٠١٨) حيث أشارت التعديلات الواردة بمعايير المحاسبة المصرية في نهاية عام ٢٠١٥ إلي إلتزام الشركات بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية بدءاً من يناير ٢٠١٦ (عبد الرحمن ٢٠١٣ ؛ حسين ، ٢٠١٧؛ المنصور، ٢٠١٧؛ حسين، ٢٠١٨؛ محمد، ٢٠١٨؛ موسى، ٢٠١٩؛ رشوان، ٢٠١٩؛ عبدالمعتال، ٢٠١٩؛ Ismail, 2017).

وبناءً عليه إعتد الباحثان في تقييمهما لمدي تأثير الإلتزام بمعايير التقارير المالية الدولية IFRS علي ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية علي قياس القوة التفسيرية للنماذج التنبؤية لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية المختلفة قبل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS وبعدها، للتعرف علي ما إذا كانَ لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS دور فعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية سواء في ظل النماذج الفردية المتعارف عليها في الفكر المحاسبي أو النموذج التجميعي المقترح لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية. والجدول رقم (٣) يوضح نتائج تحليل الإنحدار لنماذج إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية قبل وبعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، حيثُ يتأسسُ بناء هذه النماذج علي مجموعة من المتغيرات أهمها حجم المنشأة والعائد علي الأصول والرافعة المالية ومعدل النمو والخسائر وعمر الشركة وحجم مكتب المراجعة بغرض التعرف علي مدي تأثير IFRS علي القدرة التفسيرية لنماذج إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وذلك كما هو مبين في الجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)

تقييم تأثير IFRS علي ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية

المعنوية		F - Test		مدي التغير في القدرة التفسيرية للنموذج	القوة التفسيرية للنموذج (Adj. R2)		رقم النموذج
بعد	قبل	بعد	قبل		بعد	قبل	
IFRS	IFRS	IFRS	IFRS		IFRS	IFRS	
٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١٠.٦٦٠	١٨.٢٩٥	%٩.٤	%٧٤.٦	%٨٤	الأول
٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١٣.٠٣٠	١٣.٣١٤	%٠.٤	%٧٨.٥	%٧٨.٩	الثاني
٠.٠٢٦	٠.٠٠١	٣.١٧٦	٧.٠٨١	%٢٥.١	%٣٩.٨	%٦٤.٩	الثالث
٠.٠٩٩	٠.٠٠٠	٢.١٣٦	١٠.٠٨٥	%٤٧.٧	%٢٥.٧	%٧٣.٤	الرابع
٠.٠٢١	٠.٩٤٤	٣.٣٥١	٠.٢٩٨	%٦٨.٨	%٤١.٧	%٢٧.١-	الخامس
٠.٠٠٠	٠.٠٠٠	١٠.٦٦٠	١٨.٢٩٥	%٩.٤	%٧٤.٦	%٨٤	التجميعي المقترح

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

حيثُ يشير النموذج الأول إلي تكاليف الإنتاج غير العادية بينما يشير الثاني إلي المصروفات الإختيارية غير العادية، في حين يشير الثالث إلي التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، كما يختص الرابع بالتدفقات النقدية الإستثمارية غير العادية، كما يشير الخامس إلي التدفقات النقدية التمويلية غير العادية بينما يعبرُ النموذج التجميعي عن ممارسات إدارة الأرباح علي مستوي الشركة ككل من كافة الأنشطة الحقيقية. ويلاحظ من الجدول رقم (٣) أعلاه أن القوة التفسيرية في النموذج الأول الخاص بتكاليف الإنتاج غير العادية قبل البدء في الإلتزام بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS قد بلغت ٨٤ % مقابل ٧٤.٦ % بعد الإلتزام بمتطلبات معايير التقارير المالية الدولية IFRS مما يعني أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS قد أدى إلي إنخفاض في القوة التفسيرية للنموذج بنسبة ٩.٤ % مما يعكس قدرة معايير التقارير المالية الدولية IFRS علي الحد من إدارة الأرباح، ويرجعُ هذا الإنخفاض في ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المصرية بعد تعديل المعايير المحاسبية المصرية إلي تقليل المعالجات البديلة التي كانت تسمح لإدارات الشركات بالتلاعب في تكلفة الإنتاج من خلال زيادة أو تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة بإستخدام المعالجات

البديلة وهذه النتيجة جاءت متوافقة مع نتائج بعض الدراسات السابقة (Feliana and Bagus,2020؛ عبدالمتعال، ٢٠١٩).

وفي نفس السياق يُلاحظ من النتائج الواردة في الجدول رقم (٣) أنّ تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قد أدى إلى انخفاض القوة التفسيرية للنموذج الثاني الخاص بالمصروفات الإختيارية غير العادية من ٧٨.٩% إلى ٧٨.٥% بنسبة ٠.٤% ، ويرى الباحثان أن انخفاض ممارسات الأرباح في الشركات عينة الدراسة في فترة ما بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية من خلال التلاعب في المصروفات الإختيارية مثل تكاليف الدعاية والإعلان وتكاليف البحوث والتطوير إن وجدت قد يرجع إلى التعديلات في المعايير المحاسبية والتي تم فيها إلغاء المعالجات البديلة التي كانت تسمح لإدارات الشركات بتخفيض أو زيادة هذه المصروفات بما يحقق دوافع إدارات الشركات، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج بعض الدراسات ( Junior et al.,2018 ; Doukakis,2014).

كما أشارت النتائج الواردة بالجدول رقم (٣) إلى أنّ تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قد أدى إلى انخفاض القوة التفسيرية للنموذج الثالث الخاص بممارسات إدارة الأرباح من خلال نشاط المبيعات والذي يؤثر على التدفقات النقدية التشغيلية من ٦٤.٩% قبل الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية إلى ٣٩.٨% بعد التطبيق بنسبة ٢٥.١% وهذه النتيجة توافقت مع (Winsu,2019 ; Sutrisno and Djashan,2017).

كما أوضحت النتائج الواردة بالجدول السابق إلى أنّ تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قد أدى إلى انخفاض القوة التفسيرية لنماذج إدارة الأرباح الخاصة بالتدفقات النقدية الإستثمارية بنسبة ٤٧.٧% ، كما يلاحظ من النتائج أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية قد أدى إلى انخفاض القوة التفسيرية للنموذج التجميعي المقترح لإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بنسبة ٩.٤%. وبناءً عليه يمكن رفض فرض العدم السابع القائل " لا يوجد تأثير للإلتزام بتطبيق IFRS علي القوة التفسيرية لنماذج التنبؤ بإدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية بشركات قطاع الموارد الأساسية "، وقبول الفرض البديل.



## ١٠. خلاصة ونتائج وتوصيات الدراسة:

### ١-١٠ خلاصة الدراسة:

ركزت الدراسة على بناء مؤشر تجميعي لممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية في شركات الموارد الأساسية المقيدة في البورصة المصرية وذلك على مستوى الشركة ككل خلال الفترة من ٢٠١٣ - ٢٠١٨، بالإضافة إلى بناء مجموعة نماذج للتنبؤ بممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية من خلال البواقي غير العادية Abnormal Residuals وفقاً لكل نشاط منفرداً لا سيما المبالغة في الإنتاج بغرض التلاعب في تكاليف الإنتاج وتخفيض تكلفة الوحدة ومن ثم تعظيم هوامش الربح، المصروفات الإختيارية غير العادية، التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، التدفقات النقدية الإستثمارية غير العادية، والتدفقات النقدية التمويلية غير العادية.

ولقد إتمدت الدراسة على مجموعة المتغيرات المستقلة التي تم توظيفها بغرض التنبؤ بالبواقي غير العادية سواء لتكاليف الإنتاج أو المصروفات الإختيارية أو التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية كمقاييس بديلة لممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية. ولتحقيق أهداف الدراسة وإختبار فروضها فقد تم تقسيمها إلى عشرة أقسام حيث تضمن القسم الأول منها مشكلة الدراسة بينما تناول القسم الثاني تساؤلات الدراسة، في حين تضمن القسم الثالث والرابع أهداف الدراسة وفروضها بالترتيب، أما القسم الخامس فقد تضمن الأهمية العلمية والعملية للدراسة، في حين تناول القسم السادس منهجية الدراسة من حيث المجتمع والعينة والمتغيرات وطرق قياسها والنماذج التنبؤية سواء ما يتعلق منها بقياس البواقي غير العادية أو التنبؤ بها استناداً للمتغيرات المستقلة بالدراسة، بينما تناول القسم السابع دوافع وأساليب ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية.

كما تناول القسم الثامن الجهود البحثية ذات الصلة بكل من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية، مدى تأثير الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على ممارسات إدارة الأرباح، بالإضافة لتقييم موجز لهذه الدراسات بغرض تحديد الفجوة البحثية التي تسعى الدراسة لتعطيها. في حين تضمن القسم التاسع عرضاً تحليلياً لأهم نتائج الدراسة الخاصة بالإحصاءات الوصفية وإختبارات الفروض بشأن التنبؤ بممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية ومدى تأثير الإلتزام بمعايير التقارير المالية الدولية على القوة التفسيرية للعوامل المفسرة لممارسات إدارة

الأرباح قبل وبعد الإلتزام بمعايير التقارير المالية الدولية. أما القسم العاشر فقد تضمن خلاصة الدراسة وأهم نتائجها وتوصياتها والدراسات المستقبلية المنبثقة منها.

## ٢-١٠ نتائج الدراسة

١/٢/١٠ تقوم إدارات الشركات بقطاع الموارد الأساسية بممارسة إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية من خلال المبالغة في الإنتاج Over Production وذلك بغرض خفض تكلفة الوحدة من التكاليف الثابتة ومن ثم تعظيم هوامش الربح وترحيل التكاليف إلى المخزون غير المباع. حيث كشفت النتائج عن أن النموذج الخاص بتكاليف الإنتاج غير العادية على المعنوية وأن القوة التفسيرية بهذا النموذج قد بلغت ٦٩.٩% مما يعنى أن المتغيرات المستقلة في النموذج كحجم الشركة، والعائد على الأصول والرافعة المالية وعمر المنشأة وتخصص مكتب المراجعة لها تأثير معنوي على التغيرات في تكاليف الإنتاج غير العادية معبراً عنها بقيمة بواقي نموذج الإنحدار والتي تستخدم كمقياس لممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية وفي مقدمتها نشاط الإنتاج.

٢/٢/١٠ كشفت النتائج أن حجم المنشأة له تأثير إيجابي على المعنوية على ممارسات إدارة الأرباح من خلال نشاط الإنتاج والذي يركز على المبالغة في حجم الإنتاج لتخفيض متوسط تكلفة الوحدة المنتجة وتعظيم هوامش الربح وترحيل التكاليف على المخزون غير المباع، وهذه النتيجة تتوافق مع خلص إليه البعض وفي مقدمتهم (Zhu et al. (2015) ودلالة ذلك أنه كلما زاد حجم الشركة زادت نزعة الإدارة نحو التلاعب في الأرباح من خلال المبالغة في نشاط الإنتاج للسيطرة والرقابة على تكاليف الإنتاج عند مستويات معينة ومن ثم إدارة الأرباح من خلال نشاط الإنتاج وتكاليف الإنتاج لتحقيق أو تجاوز مستويات الأرباح المعلن عنها أو مستويات الأرباح في الصناعات المثيلة.

٣/٢/١٠ أظهرت النتائج أن معدل العائد على الأصول له تأثير سلبي على المعنوية على ممارسات إدارة الأرباح من خلال نشاط الإنتاج أو بالأحرى تكاليف الإنتاج، ومفاد ذلك وجود علاقة عكسية بين العائد على الأصول وممارسات إدارة الأرباح من خلال المبالغة بنشاط الإنتاج مما يعنى أن المدراء بشركات الموارد الأساسية يقومون بالتوسع في إدارة الأرباح من خلال المبالغة في الإنتاج بغرض تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة ومن ثم تحسين هوامش الربح في حالة عدم القدرة على تحقيق المستوى المستهدف من الأرباح والعكس، وهذه النتيجة تتفق مع ما خلص إليه البعض خاصة (Goa et al,2017) .

٤/٢/١٠ كشفت نتائج الدراسة عن أن الرافعة المالية ذات أثر سلبي على ممارسات إدارة الأرباح من خلال نشاط الإنتاج أو بالأحرى تكاليف الإنتاج مما يعنى وجود علاقة عكسية بينهما، ففي حالة ارتفاع عبء الديون يتجنب المدراء في شركات الموارد الأساسية ممارسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في نشاط الإنتاج حيث يفرض تزايد عبء الديون قيودا صارمة على توفير مستلزمات الإنتاج، ومع ذلك يرى البعض أنه يمكن التوسع في الإستدانة من خارج المنشأة للتوسع في نشاط الإنتاج وممارسة سياسة حرق الأسعار لتعظيم المبيعات (Wijanarto,2017).

٥/٢/١٠ وجود تأثير سلبي عالي المعنوية لمتغير عمر الشركة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال نشاط الإنتاج والذي يهدف لزيادة أو المبالغة في الإنتاج بغرض تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة ومن ثم تعظيم هوامش الربح، مما يعنى أنه كلما زادت خبرة الشركة نتيجة عمرها في الصناعة كلما أدى ذلك لتقليل مظاهر ممارسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في زيادة الإنتاج.

٦/٢/١٠ وجود تأثير سلبي عالي المعنوية لمتغير حجم مكتب المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال نشاط الإنتاج والذي يهدف لزيادة أو المبالغة في الإنتاج بغرض تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة ومن ثم تعظيم هوامش الربح، فكلما زاد مكتب المراجعة حجما وتخصصا كلما أدى ذلك لتضييق فرص ممارسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في زيادة الإنتاج نظرا لتوقع المدراء خضوع الشركة للفحص والتدقيق من جهات على قدر مميز من التأهيل العلمى والعملى خاصة ما يتعلق بالأرباح وإستمراريتها.

٧/٢/١٠ أظهرت النتائج أن الشركات بقطاع الموارد الأساسية تنتهج سياسة التلاعب فى الأرباح وإدارتها من خلال المصروفات الإختيارية حيث بلغت القوة التفسيرية لنموذج التنبؤ بالتغيرات فى المصروفات الإختيارية نحو ٧٦.١% .

٨/٢/١٠ وجود تأثير سلبي عالي المعنوية لمتغير حجم المنشأة وعمر المنشأة على ممارسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب فى المصروفات الإختيارية غير العادية مما يعنى أنه كلما زادت خبرة الشركة فى الصناعة التى تنتمى إليها كلما كانت أكثر تجنباً لممارسة إدارة الأرباح من خلال المصروفات الإختيارية غير العادية.

٩/٢/١٠ وجود تأثير سلبي على المعنوية لمتغير حجم مكتب المراجعة وتخصصه على ممارسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب في المصروفات الإختيارية غير العادية مما يعنى أنه كلما زاد حجم مكتب المراجعة وتخصصه كلما كانت الشركة أكثر تفادياً لممارسة إدارة الأرباح من خلال المصروفات الإختيارية غير العادية.

١٠/٢/١٠ وجود تأثير إيجابي على المعنوية لكل من العائد على الأصول، الرافعة المالية على ممارسة الأرباح من خلال المصروفات الإختيارية غير العادية.

١١/٢/١٠ أظهرت النتائج أن الشركات بقطاع الموارد الأساسية تنتهج سياسة التلاعب في الأرباح وإدارتها من خلال التدفقات النقدية التشغيلية الناتجة عن نشاط البيع حيث بلغت القوة التفسيرية لنموذج التنبؤ بالتغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية نحو ٥٢.٤% بمستوى معنوية ٠.٠٠٠.

١٢/٢/١٠ وجود تأثير إيجابي على المعنوية للعائد على الأصول وممارسات إدارة الأرباح من خلال التدفقات النقدية التشغيلية الناتجة عن نشاط المبيعات بشركات الموارد الأساسية خلال فترة الدراسة.

١٣/٢/١٠ أظهرت النتائج أن الشركات بقطاع الموارد الأساسية تنتهج سياسة التلاعب في الأرباح وإدارتها من خلال التدفقات النقدية التمويلية حيث بلغت القوة التفسيرية لنموذج التنبؤ بالتغيرات في التدفقات النقدية التمويلية نحو ٤٣.٦% بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ إلا أن تأثير العائد على الأصول قد جاء سلباً وعلى المعنوية حيث يتجنب المدراء بشركات الموارد الأساسية الخاضعة للدراسة التعامل في المشتقات أو خيارات الأسهم في حالة ضعف العائد على الأصول.

١٤/٢/١٠ أظهرت النتائج أن الشركات بقطاع الموارد الأساسية تنتهج سياسة التلاعب في الأرباح وإدارتها من خلال كافة الأنشطة الحقيقية مجتمعة - أى على مستوى الشركة ككل من خلال النموذج التجميعي المقترح- حيث بلغت القوة التفسيرية لنموذج التنبؤ بالتغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية نحو ٦٩.٩% بمستوى معنوية ٠.٠٠٠ إلا أن تأثير العائد على الأصول والرافعة المالية وعمر الشركة وحجم مكتب المراجعة قد جاء سلباً وعلى المعنوية.

١٥/٢/١٠ كشفت النتائج عن وجود انخفاض في القوة التفسيرية للعوامل المفسرة لممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية سواء على مستوى النشاط أو على مستوى الشركة ككل وذلك بعد الإلتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية حيث انخفضت القوة التفسيرية لنموذج تكاليف الإنتاج غير العادية بنحو ٩.٤% ونموذج المصروفات الإختيارية غير العادية بنحو ٠.٤% بينما انخفضت القوة التفسيرية لنموذج التدفقات النقدية التشغيلية بنحو ٢٥.١% في حين انخفضت القوة التفسيرية للنموذج التجميعي المقترح بعد تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بنحو ٩.٤% وهي قيمة مساوية لما حدث بشأن نموذج تكاليف الإنتاج غير العادية نظرا للوزن النسبي لتكاليف الإنتاج غير العادية.

### ٣-١٠ توصيات الدراسة:

١-٣-١٠ توجيه المزيد من الإهتمام والبحث في مجال تأثير معدل النمو وحدوث الخسائر في ممارسة إدارة الأرباح من خلال نشاط الإنتاج أو بالأحرى تكاليف الإنتاج حيث أظهرت النتائج عدم وجود تأثير معنوي لهذه المتغيرات على ممارسات إدارة الأرباح من خلال نشاط الإنتاج بشركات قطاع الموارد الأساسية.

٢-٣-١٠ توجيه المزيد من الإهتمام لطبيعة القطاع عند التنبؤ بمدى وجود ظاهرة ممارسة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في ضوء متطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية.

٣-٣-١٠ دراسة دور الأنشطة الإستثمارية وأثرها على ممارسات إدارة الأرباح في قطاعات أخرى بالبورصة المصرية بخلاف قطاع الموارد الأساسية حيث أظهرت النتائج عدم معنوية نموذج التنبؤ بممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية في الشركات التي تنتمي لهذا القطاع.

٤-٣-١٠ توجيه إنتباه الشركات إلي مراقبة سياسات الإنتاج والتي كشفت الدراسة عن الدور الكبير لنموذج تكاليف الإنتاج في ممارسة إدارة الأرباح من خلال التلاعب في حجم الإنتاج وتوقيته بهدف التأثير علي ربحية الشركات في الأجل القصير لتحقيق منافع شخصية.

٥-٣-١٠ ضرورة إتخاذ الجهات المسؤولة دوراً مهماً في إصدار معيار محاسبي يخص ظاهرة إدارة الأرباح نظراً لتأثيرها الكبير علي أرباح الشركة وبالشكل الذي يشكل وجود هذه الظاهرة تهديداً كبيراً لثقة المستثمرين في نتائج أعمال هذه الشركات.

١١. الدراسات المستقبلية **Further research**:

- ١-١١ دراسة مدى تأثير قطاع الصناعة على ظاهرة ممارسات الأرباح بالأنشطة الحقيقية في ضوء متطلبات IFRS في بيئة الأعمال المصرية.
- ٢-١١ دراسة مظاهر التحول من إدارة الأرباح من خلال الإستحقاقات إلى إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية قبل وبعد تطبيق IFRS في الشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- ٣-١١ دراسة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وخصائص الأرباح المحاسبية بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- ٤-١١ أثر التوافق في المعايير المحاسبية على نطاق ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية .
- ٥-١١ تقييم مدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح من خلال الأنشطة الحقيقية على مؤشرات الأداء المالي للشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- ٦-١١ تأثير دورة حياة الشركة علي العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وجودة التقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

## ١٢. مراجع الدراسة :

### ١-١٢ المراجع العربية

- المنصور، محمد السيد، (٢٠١٧)، "أثر تبني معايير التقارير المالية الدولية علي العلاقة بين إدارة الأرباح والأداء المالي للشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية: دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ٢، ص ص ٧٣٦-٧٨٧.
- حسين، محمد إبراهيم محمد، (٢٠١٨)، "تأثير تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية علي ممارسات إدارة الأرباح والقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية : دراسة تطبيقية"، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة ، جامعة بني سويف، العدد الثالث، ٢٠١٨، ص ص ١٠٦-١٤٧.
- حسين، علاء علي أحمد ، (٢٠١٧)، "نماذج محاسبية مقترحة لقياس التطبيق الإلزامي لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS علي مستويات تحفظ الأرباح والأداء المحاسبي والتشغيلي للشركات المساهمة المالية: دراسة تطبيقية"، **مجلة الفكر المحاسبي** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، المجلد ٢١، العدد ١، ص ص ٩٧٧-١٠٤٧.
- رشوان، عبدالرحمن محمد سليمان، (٢٠١٩)، " أثر الإمتثال للمعايير الدولية IFRS علي تكلفة رأس المال وقرار الإستثمار لتعظيم قيمة الشركات المدرجة في البورصة المصرية"، **المجلة العربية للإدارة** ، المجلد ٣٩، العدد ٤، ص ص ٢١-٤٠.
- عبدالرحمن، محمد كمال الدين محمد، (٢٠١٣)، "دراسة إختبارية لقياس مدي فاعلية القيمة المناسبة للمعلومات المحاسبية المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ودورها في تنشيط سوق الأوراق المالية المصرية"، **المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة**، كلية التجارة ،جامعة عين شمس، العدد ١، ص ص ١٠٢٠-١٠٨٣.
- عبدالمتعال، هبه عبدالمتعال أحمد (٢٠١٩)، الشفافية المالية لتقارير الشركات المسجلة ببورصة الأوراق المالية المصرية قبل وبعد التطبيق الإلزامي لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة في ٢٠١٥، **مجلة المحاسبة والمراجعة** ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف، العدد ٢، ص ص ١-٢٨.

- محمد، أحمد عصام محمود، (٢٠١٨)، "أثر التطبيق الإجباري لمعايير التقرير المالي الدولية علي الحد من ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الإستحقاقات : دراسة علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، **مجلة البحوث المحاسبية** ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، المجلد ٢٠، العدد ٣، ص ص ٢٩١ - ٣٤
- موسي، بوسي حمدي حسن، (٢٠١٩)، "أثر تبني معايير التقرير المالي الدولية في مصر علي جودة الإفصاح المحاسبي: دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية قبل وبعد عام ٢٠١٥"، **مجلة المحاسبة والمراجعة** ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، العدد ١ ، ص ص ٣٥٦ - ٤٢٨

#### ٢-١٢ المراجع الإنجليزية:

- Abad, D., Gomariz, M. F. C., Ballesta, J. P. S., & Yague, J. (2016). Real Earnings Management and Information Asymmetry in the Equity Market, **European Accounting Review**, 27(2), 209-235.
- Akter, S., Fosso Wamba, S., & Dewan, S. (2017). Why PLS-SEM is Suitable for Complex Modelling? An Empirical Illustration in Big Data Analytics Quality. **Production Planning & Control**, 28(11-12), 1011-1021.
- Al-Amri, K., Al Shidi, S., Al Busaidi, M., & Akguc, S. (2017). Real Earnings Management in Public vs Private Firms in the GCC Countries: A Risk Perspective. **Journal of Applied Accounting Research**, 18(2), 1-32.
- Augustini, Aisa Tri, (2016). The Effect of Firm Size and Rate of Infilayion on Cost of Capital: The Role of IFRS Adoption in the World. **Social and Bahavioral Sciences Journal**, 219(2), 47-54.
- Baik, B., Gunny, K. A., Jung, B., & Park, D., (2019). Earnings Smoothing Through Real Activities Management and Earnings Informativeness. Seoul National University.1-43.
- Ball, R. , Li, X. & Shivakumar, L. (2015). Contractibility of Financial Information Prepared under IFRS: Evidence from Debt



- Contracts around IFRS Adoption. **Journal of Accounting Research**, 53 (5), 915-963.
- Barth, M. E., & Schipper, K. (2008). Financial reporting transparency. **Journal of Accounting, Auditing & Finance**, 23(2), 173-190.
  - Beneish, M. D., Miller, B. P., & Yohn, T. L. (2012). The Impact of Financial Reporting on Equity versus Debt Markets: Macroeconomic Evidence from Mandatory IFRS Adoption. Available at SSRN 1403451.
  - Biddle, G. C., Callahan, C. M., Hong, H. A., & Knowles, R. L. (2011). Does Mandatory Adoption of International Financial Reporting Standards Increase Investment Efficiency, 1-55, Available at: <http://www.Researchgate.net/publication/266284317>.
  - Braam, G., Nandy, M., Weitzel, U., & Lodh, S. (2015). Accrual-Based and Real Earnings Management and Political Connections. **The International Journal of Accounting**, 50(2), 111-141.
  - Brochet, F., Jagolinzer, A. D., & Riedl, E. J. (2013). Mandatory IFRS Adoption and Financial Statement Comparability, **Contemporary Accounting Research**, 30(4), 1373-1400.
  - Brüggemann, U., Daske, H., Homburg, C., & Pope, P. F. (2012), How do Individual Investors React to Global IFRS Adoption?, A Review of extant evidence and suggestions for future research, **SFB 649 Discussion Paper No. 2012-011**, Humboldt University of Berlin, Collaborative Research Center 649 – Economic Risk, Berlin.
  - Callao, S., Jarne, J. I., & Laínez, J. A. (2007), Adoption of IFRS in Spain: Effect on the Comparability and Relevance of Financial

- Reporting, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 16(2), 148-178.
- Capkun V., Collins, D., & Jeanjean T., (2016). The Effect of IAS/IFRS Adoption on Earnings Management (Smoothing): A closer Look at Competing Explanations. **Journal of Accounting and Public Policy**, available at [http:// dx.doi.org/ 10.1016/ j.jaccpubpol .2016.04.002](http://dx.doi.org/10.1016/j.jaccpubpol.2016.04.002).
  - Cascino, S., & Gassen, J. (2015). What Drives the Comparability Effect of Mandatory IFRS Adoption?. **Review of Accounting Studies**, 20 (1), 242-282.
  - Castillo-Merino, D., Menéndez-Plans, C., & Orgaz-Guerrero, N. (2014). Mandatory IFRS Adoption and the Cost of Equity Capital: Evidence from Spanish Firms, **Intangible Capital Journal**, 10(3), 562-583.
  - Christensen, H. B., Hail, L., & Leuz, C. (2013). Mandatory IFRS Reporting and Changes in Enforcement, **Journal of Accounting and Economics**, 56(2-3), 147-177.
  - Chua, Y. L., Cheong, C. S., & Gould, G. (2012). The Impact of Mandatory IFRS Adoption on Accounting Quality: Evidence from Australia. *Journal of International accounting research*, 11(1), 119-146.
  - Cohen, D. A., & Zarowin, P. (2010). Accrual-Based and Real Earnings Management Activities around Seasoned Equity Offerings. **Journal of Accounting and Economics**, 50(1), 2-19.
  - Cyril, U. M., Ogbogn, N. B. G., & Emeka, N. P., (2020). Appraisal of the Impact of Earnings Management on Financial Performance of Consumer Goods Firms in Nigeria. **Journal of Finance and Accounting**, 8(1), 34-47.

- Daske, H., Hail, L., Leuz, C., & Verdi, R. (2008), Mandatory IFRS Reporting around the World: Early Evidence on the Economic Consequences, **Journal of accounting research**, 46(5), 1085-1142.
- Daske, H., Hail, L., Leuz, C., & Verdi, R. (2013), Adopting a label: Heterogeneity in the Economic Consequences around IAS/IFRS Adoptions, **Journal of Accounting Research**, 51(3), 495-547.
- DeFond, M., Hu, X., Hung, M., & Li, S. (2011). The Impact of Mandatory IFRS Adoption on Foreign Mutual Fund Ownership: The Role of Comparability, **Journal of Accounting and Economics**, 51(3), 240-258.
- Ding, R., Li, J., & Wu, Z. (2018), Government Affiliation, Real Earnings Management, and Firm Performance: The Case of Privately Held Firms, **Journal of Business Research**, 83, 138-150.
- Doukakis, L. C., (2014). The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Real and Accrual – Based Earnings Management Activities. **Journal of Accounting and Public Policy** , 33, 551-572.
- Elkalla, T., (2017). An Empirical Investigation of Earnings Management in the MENA Region, **PhD. Thesis**, University of the West of England.
- Enomoto, M., Kimura, F., Yamaguchi, T., (2015). Accrual – Based and Real Earnings Management: An International Comparison for Investor Protection. **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 11, 183-198.
- Feliana Y. K. & Bagus J., (2020). The Level of Conservatism and Earnings Management during IFRS Adoption, 24(1), 53-67. available at [http:// Jurnal. unmer.ac.id/index.php/jkdp](http://Jurnal.unmer.ac.id/index.php/jkdp).
- Florou, A., & Pope, P. F. (2012). Mandatory IFRS adoption and institutional investment decisions. **The Accounting Review**, 87(6), 1993-2025.

- Gao, J., Gao, B., & Wang, X. (2017). Trade-off between Real Activities Earnings Management and Accrual-based Manipulation: Evidence from China. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 29, 66-80.
- Ghaleb, B.A., Kamardin, H., Tabash, M., (2020). Family Ownership Concentration and Real Earnings Management: Empirical Evidence from an Emerging Market. **Cogent Economics & Finance Journal**, 8(1), 1-17.
- Goodwin, J., Ahmed, K. & Heaney, R. (2008). The Effects of International Financial Reporting Standards on the Accounts and Accounting Quality of Australian Firms: A Retrospective Study. **Journal of Contemporary Accounting & Economics**, 4(2), 89-119.
- Gunny, K., (2010). The Relation Between Earnings Management Using Real Activities Manipulation and Future Performance: Evidence from Meeting Earnings Benchmarks. **Contemporary Accounting Research**, 27(3), 855-888.
- Ho, L.J., Liao, Q., Taylor, M., (2015). Real and Accrual-Based Earnings Management in the Pre- and Post- IFRS Periods: Evidence from China. **Journal of International Financial Management & Accounting**, 26(3), 294-335.
- Huang, X. S., & Sun, L., (2017). Managerial Ability and Real Earnings Management. **Advances in Accounting Journal**, 39, 91-104.
- Hunton, J. E., Libby, R., & Mazza, C. L., (2006). Financial reporting transparency and earnings management. **The Accounting Review**, 81(1), 135-157.
- ICAEW, (2014). The Effects of Mandatory IFRS Adoption in the EU: A Review of Empirical Research, forms part of the Information

for Better Markets thought Leadership programme of ICAEW's Financial Reporting Faculty. Electronic copy available at: <http://ssrn.com/abstract=2515391>.

- Ismail, M. A. A.,(2017). Real Earnings Management versus Accrual-Based and its Effect on Firm Performance: Evidence from Egypt. **Alexandria Journal of Accounting Research**, 1(2), 1-38.
- Jeanjean, T., & Stolowy, H. (2008). Do Accounting Standards Matter?: An Exploratory Analysis of Earnings Management before and after IFRS adoption?. *Journal of Accounting and Public Policy*, 27(6), 480-494.
- Jewell J. & Mankin J., (2012). What is Your ROA?: An Investigation of the Many Formulas for Calculating Return on Assets, **The Academy of Educational Leadership Journal**,15(2), 62-65.
- Jinadu, O., Oluwafemi, S., Soyinka, M., & Akanfe, K. (2017). Effects of International Financial Reporting Standards (IFRS) on Financial Statements Comparability of Companies. **Journal of Humanities Insights**, 1(01), 12-16.
- Junior, D. B. C. V., Ohlson, M. P., Lourenco, I. M. E. C., & Lima, G. A. F., (2018). Mandatory Adoption of IFRS and Earnings Management in Emerging Countries: The Role of National Culture. XVIII USP International Conference in Accounting, 25-27 Jan.2018
- Khuong, N. V., & Liem N. T. & Minh, M. T. H., (2020). Earnings Management and Cash Holding: Evidence from Energy Firms in Vietnam. **Journal of International Studies**, 13(1), 247-261.
- Kim, J. B. & Sohn, B. C., (2013). Real Earnings Management and Cost of Capital. **Journal of Accounting and Public Policy**, 32, 518-543.

- Li, C., Tseng Y. & Chen, T. K.,(2016). Top Management Team Expertise and Corporate Real Earnings Management Activities, *Advances in Accounting*, (34), 117-132.
- Lasdi, L., (2013). The Effect of Information Asymmetry on Earnings Management through Accrual and Real Activities during Global Financial Crisis, *Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura*, 16(2), 325-338.
- Lippens M., (2015), The Mandatory Introduction of IFRS as a Single Accounting Standard in the European Union and the Effect on Earnings Management, Working pape, Erasmus University, pp.81-103.
- Lyu, C., Yuen, D. C.Y., Zhang X., & Zhang N., (2014). The Impact of IFRS Adoption on Real Activities Manipulation: Evidence from China. *JAMAR*, 12(2), 17- 40.
- Mellado-Cid, C., Jory, S. R., & Ngo, T., (2017). Real Earnings Management Activities Prior to Bond Issuance. **BRQ Business Research Quarterly**, 20(3), 164-177.
- Mukai, I. (2017). IFRS Application and the Comparability of Financial Statements. **Journal of Accounting and Finance**, 17(5).
- Neel, M. (2017). Accounting Comparability and Economic Outcomes of Mandatory IFRS Adoption. **Contemporary Accounting Research**, 34(1), 658-690.
- Oraby, S. A., (2017). The Impact of Earnings Management Strategies on Accounting Information. *International Journal of Business and Social Science*, 8(4), 125- 135.
- Paredes, A. A. P., & Wheatley, C., (2017). The Influence of Culture on Real Earnings Management. **International Journal of Emerging Markets**, 12(1), 38-57

- Piosik A. & Genge E.,(2019). The Influence of a Company's Ownership Structure on Upward Real Earnings Management. **Sustainability Journal**, 12(152), 1-24.
- Purwanti D., (2016). Real Activities Manipulation (RAM) and Accrual- Based Earnings Management Pre and Post IFRS Adoption in Indonesia. **Advances in Economics, Business and Management Research**, 15, 96-99.
- Razzaque, R.M., Ali, M.J., & Mather P.R., (2016). Real Earnings Management in Family Firms: Evidence from an Emerging Economy. **Pacific-Basin Finance Journal**, 40(5), 237-250.
- Roychowdhury,S., (2006). Earnings Management Through Real Activities Mainpulation. **Journal of Accounting and Economics**, 42, 335-370.
- Sanjaya, I. P. S., & Saragih, M. F., (2010). The Effect of Real Activities Manipulation to Accrual Earnings Management, The 3<sup>rd</sup> Accounting & The 2<sup>nd</sup> Doctoral Colloquium, Bridging the Gap between Theory, Research, and Practice: IFRS Convergence and Application, Faculty of Economics Universities Indonesia, Bali-Indonesia, 27-28 October.
- Sellami, M., (2016). The Interaction between Real and Accrual-Based Earnings Management: Analysis Based on the Mandatory IFRS adoption. **International Journal of Accounting and Economic Studies**, 4(1), 24-31.
- Srivastava, A., (2019). Improving the Measures of Real Earnings Management. **Review of Accounting Studies**, 24, 1277-1316.
- Sutrisno, P.& Djashan, I. A., (2017). The Effect of IFRS Convergence on Earnings Quality: Empirical Evidence from Indonesia. **Accounting and Finance Review**, 2(4), 21-31.

- Swai, J. P. & Mbogela C. S., (2016). Accrual – Based versus Real Earnings Management: The Effect of Ownership Structure: Evidence from East Africa. **ACRN Oxford Journal and Risk Perspectives**, 5(2), 121-140.
- Van Tendeloo, B., & Vanstraelen, A. (2005). Earnings management under German GAAP versus IFRS. **European Accounting Review**, 14(1), 155-180.
- Wijanatro, W.T. (2017). How Mandatory IFRS Adoption Changes Firm's Opportunistic Behavior : Empirical Evidences from the Earnings Management Perspective, **Academy of Accounting and Financial Studies Journal**, 21(2),1-9.
- Wisnu, W. Y. A. V., (2019). The Effect of Mandatory IFRS Adoption on Earning Management and Political Connection as Moderation Variables in Companies Listed in Indonesia Stock Exchange. **RJOAS**,2(86), 203-215.
- Yip, R. W., & Young, D. (2012), Does Mandatory IFRS Adoption Improve Information Comparability?. **The Accounting Review**, 87(5), 1767-1789.
- Yuanhui, L., Weiqian N., Erwei X., & Djajadikerta, H. G., (2017). Can Banks Identify Firm's Real Earnings Management? Evidence from China. **Finance Research Letters**, available at : <http://dx.doi.org/10.1016/j.frl.2017.10.005>.
- Zang, A. Y., (2012). Evidence on the Trade-off between Real Activities Manipulation and Accrual-Based Earnings Management. **The Accounting Review**, 87(2), 675-703.
- Zeghal, D., Chtourou, S. M., & Fourati, Y. M. (2012). The Effect of Mandatory Adoption of IFRS on Earnings Quality: Evidence from the European Union. **Journal of International Accounting Research**, 11(2), 1-25.



- Zhu, T., Lu, M., Shan, Y., Zhang, Y., (2015), Accrual-based and Real Activity Earnings Management at the Back Door: Evidence from Chinese Reverse Merges, **Pacific – Basin Finance Journal**, 35(2), 317-339.